

مِيسَلَةُ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ

السَّلَفِيُّونَ
وَصَنَاعَةُ التَّخْلِيفِ

الْكِتَابُ الرَّابِعُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الْإِدْرِيسِيُّ الْحَسَنِيُّ

بِمَجْنَّةِ الْبَحْوثِ وَالدِّرَاسَاتِ
بِالطَّبِيقَةِ الْعَرَبِيَّةِ

جميع حقوق الطبع والنشر والتصوير والاقتباس

والترجمة والنقل

محفوطة لمشيخة الطريقة العزمية

الطبعة الأولى

صفر ١٤٣٣ هـ - يناير ٢٠١٢ م

السلفيون وصناعة التخلف	عنوان الكتاب
الدكتور محمود الإدريسي الحسنى	المؤلف
دار الكتاب الصوفى	الناشر
٤ ش (الله) شيخ حمزة متفق رعا (الله) ن ش بورسعيد - السيدة زينب - القاهرة	عنوان الناشر
٠٢/٢٣٩٠١٠٣٠	رقم التليفون
٢٠١١/٢١٢١١ م	رقم الإيداع
٩٧٧-٥٢٧٣-٨٩-٧	الترقيم الدولى

الافتتاحية

الحمد لله على ما أنعم، وله الشكر على ما ألهم. والصلاة والسلام على شفيع كل من لله أسلم، سيدنا محمد النبي الهاشمي العربي الأكرم، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الصادقين المخلصين، حفاظ الشريعة وحماة الدين، ومن اتبع سبيلهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد،،

حينما تسموا الطموحات فوق الأنانيات الضيقة، سابعة في فضاءات الإنسانية الرحبة، ستتعدى دنيوية الشهوات المغررة التي ما إن تتكشف حتى تصبح عيوبًا في حق أصحابها، عندها تكون مقاصد الخير عند هذا الإنسان باتساع الكون وما فيه من إبداعات المبدع العظيم، وتتحول هذه الرؤية إلى وحدة متكاملة ولوحة متناسقة مشبعة بجمال رباني منسجم مع قوله تعالي مخاطبًا رسوله المصطفى ﷺ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، ثم تعلن أن الإسلام رسالة إلهية وهي وإن جاءت بلسان عربي مبين إلا أنها كانت للناس كافة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبأ: ٢٨).

من هنا، فإن الحديث عن شمولية الإسلام وعدالته وسماحته ورحمته وما فيه من خير ومنفعة للإنسانية جمعاء، لا ينبغي أن يكون على أسننتنا كلامًا منمقًا من غير جوهر ولا مضمون، بل يجب أن يكون مشبعًا بمعانيه العظيمة السامية بحيث ينعكس كل

ذلك على وعينا وتصرفاتنا مع هذا الكون بناسه وجماده وحيوانه ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة، من أجل الوصول إلى الأنموذج الإنساني القويم، الذي يرى أن المعرفة الإنسانية نسبية من حيث قابليتها للخطأ والصواب، وهذا ما عرف به أئمة الهدى من علماء المسلمين حين نقل عنهم قولهم: (رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب)، وكان هذا التزاماً بما جاء في الذكر الحكيم ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (سبأ: ٢٤)، وبدون هذه القاعدة الربانية لا يمكن إقامة أى حوار بين مختلفين من أجل التوصل لمعرفة الحقيقة ووصولاً للحق والتواصي به والعمل بقواعده والوقوف موافقه بغية إدراك العمل الصالح وبلوغه وتحقيق مقاصده الربانية السامية، وغير ذلك لا يكون إلا غلوًا وتطرفًا نبين أخطارهما على الناس والمجتمع، من خلال تركيز الضوء على منهج دعاة السلفية.

والله المستعان وعليه التوكل وحده دون سواه.

التمهيد

إلى البعض من أبناء ملتنا، الذين يقرؤون القرآن ليل نهار ويمرون بجانب الآية القرآنية الثالثة من سورة الأعراف: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف: ٣)، ولا يتدبرون معانيها ولا يعلمون بما جاءت به وهي تأمرهم بأن يتبعوا ما أنزل ربهم إليهم ولا يتبعوا من دونه أولياء كالأسلاف والسادة الكبراء والمشايخ، وتذكرهم تلك الآية العظيمة بأن القليل منهم هو الذي يتذكر ما جاءت به الآية. وتقول لهم آية أخرى جاءت في سورة البقرة عن الأسلاف بأن: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ١٣٤). ومع علمهم وحفظهم لهذه الآية يقول لك السلفي: نحن نفهم كتاب الله وسنة نبيه على فهم أسلافنا، وكأن أسلافهم قد أحاطوا بعلم الله الذي لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، وهم ومن بعدهم لم يؤتوا من العلم إلا قليلاً، وحجروا القرآن بفهم بشر عاشوا في زمان ومكان محددين مختلفين تماماً عن عصرنا، وهم يقرؤون القرآن الذي لا تنقضي عجائبه ولا يعلم تأويله إلا الذي أنزله الذي يعلم ما في أنفسنا ولا نعلم ما في نفسه، ولا ما هو مقصده الإلهي سبحانه وتعالى، خاصة في الآيات المتشابهات التي

يفسرها تفسيرًا هوائيًا أصحاب الزيف والانحراف، الذين عطلوا عقولهم، وآثروا أن يفكر الأسلاف نيابة عنهم، ففقدوا الثقة في أنفسهم، واحتقروا عقولهم التي لولاها لكانوا كمخلوقات لم يكرمها الله مثلهم، خلقت لهم، ووجدت لتعيش تأكل وتشرب وتتكاثر. ولولا هذا العقل لما اختاروا أن يكونوا سلفيين مسلمين، ولولا هذا العقل لما آمنوا بأن القرآن حق والسنة حق والله حق والجنة حق، وكل شيء أحقه الله فهو حق!!!!.

نحن هنا لا نريد إلا الإصلاح ما استطعنا، ونعمل على لم الشمل ووحدة الأمة، ونتحرك نحو الاقتراب أكثر وأكثر من إخواننا السلفيين، من أجل معرفة طريقة منهجهم في الفهم والفقہ والتفكير، خاصة وأنهم يبدون اهتمامًا وحرصًا على معرفة الدليل النقلى والعقلي القاطع، والبرهان الساطع، والقرينة والحجة والشاهد في كل مسألة من مسائل الدين، عقيدة وشريعة، عبادات ومعاملات، لكنهم للأسف يعتقدون في أسلافهم العصمة، ولكن دون أن يشعروا بذلك ودون أن يعترفوا به، ومع ذلك يقولون لك: كل واحد من مشايخنا يؤخذ منه ويرد إلا صاحب ذلك القبر ويقصدون به سيدنا محمدًا رسول الله ﷺ فما هذا التناقض؟! يفهمون الكتاب والسنة بعقول أسلافهم ويقولون لك: كل واحد من أولئك الأسلاف يؤخذ من كلامه ويرد؟!، ودور عقولهم هنا فقط هو اختيار هذا ورد هذا. أما أن يكون لهم

اجتهاد خاص بمشاكل واقعهم وزمنهم فهذا مستحيل لأن سلفهم قد أحاطوا علماً بكل ما سيحدث في الأزمنة القادمة، وبكل مشاكلها الغيبية، وما عليهم إلا تطبيق القياس السلفي الجاهز، وتفصيله على كل مشكلة مستجدة ومستحدثة، وكفى السلفيين الاجتهاد والتفكير ووجع الدماغ والفكر، والعقل المستقر لديهم ما خلقه الله إلا للتأمل والتفكير والبحث عن الحق والتواصي به.

إن السلفيين من أبناء أمتنا يتكبرون على الحوار والجدال إلا فيما بينهم فقط، وممن هو متشبه بهم، ولا يتشبهون إلا بأسلافهم وذلك ديدنهم وشغلهم الشاغل. وعندما تتأملهم في نقاشهم ومسلكهم تشعر بغربتهم عن واقعهم، وتدرك مدى انقطاعهم عن عصرهم، كأنهم من مشبهات المتاحف التاريخية، وعند الاقتراب منهم بالحوار السمع والجدال بالتي هي أحسن والتواصي معهم بما تراه حقاً، يمقتونك ويزدرونك ويحرضون على ازدرائك، مع أن التواصي بالحق أهم طرق الإيمان المنجي من الخسر، ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ (العسر: ١ - ٣)، والإنسان جدالي بفطرته بشهادة القرآن الكريم نفسه: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٤)، والجدل في نظرهم يؤدي إلى الخصومة والغل والحسد والصراع والعداوات. مع أن الجدل هو الذي يعطي للحياة معنى عندما،

تتلاقح الأفكار والثقافات والمعارف والعلوم بين الشعوب والقبائل، عبر التعارف والحوار والموعظة الحسنة، والجدل والتي هي أحسن، كما أمر الله ﷻ نبيه الكريم أن يحض أتباعه، ويجادل المخالفين له في الملة.

السلفيون المعاصرون يزعمون أنهم يطبقون سنة نبيهم لكنهم يكرهون الجدل بالحسنى وغير الحسنى، ونبينا جادل وناقش. لقد حاور النبي ﷺ الكفار والمنافقين وأهل الكتاب حتى الجن تحاور معهم واستمعوا له. وتجاوزت الملائكة مع رب السموات والأرض، ولولا الجدل بين المرأة وزوجها لما ظهر الحق والعدل وسماع الشكوى وإنصاف المرأة المجادلة في القرآن.

نحن نعتقد أن مسألة النفور من الحوار والجدال أو الجدل عند السلفيين المعاصرين، يرجع إلى قلة بضاعتهم في فهم واقعهم وكيفية التعامل مع الناس، وإلى إيمانهم بأن مراحل التاريخ جامدة مكررة لا جديد فيها ولا اختلاف عن زمن أسلافهم القدماء، وأن الأفكار عندهم لا تتطور والحياة لا تتغير والوسائل لا تتجدد والمشاكل لا تختلف، كأن التاريخ لا يتحرك إلا مرة واحدة حدثت في فجر الإسلام وصور الخيرية الثلاثة التي تلتها، ما عدا ذلك فالتاريخ يعيد نفسه، والناس نسخ مكررة عن تلك الحقبة من العصر الذهبي للإسلام، والأنكى من ذلك والأمر أن السلفي المعاصر ولد دون رأي حر ومستقل، لأنه

تربي على التلقين والتلقي والمشافهة والترديد والتكرار والاجترار، ولم يشجعه أحد منذ بدايته على إبداء الرأي المغاير والمبادرة، لأنه بدأ مقموماً فكرياً، خانعاً مسلوب الإرادة مرتهاً في تفكيره لغيره، شعاره الطاعة العمياء، فكيف تنتظر منه أن يكون له رأي مستقل ويبادر إلى تغيير المنكر في واقعه الحاضر، وهو يعيش في الماضي بأفكار من سبقوه، ويحتقر العقل والتفكير الذي لولاه لما عرفنا أن النقل هو الدين الحق؟. ولكن يبدو أن فاقد الشيء لا يعطيه، وهناك أزمة فكر وفهم في منهج التفكير عند أئمة السلفي المعاصر، فهو يردد ليل نهار أقوال مشايخه الأسلاف من السادة الكبراء، دون كلل ولا ملل وكأن تلك الأقوال هي القرآن والسنة سواء بسواء.

نحن لا نفتري على أحد، إذ قلنا أنه كاذب من يقول أن السلفيين المعاصرين، يعتمدون على الكتاب والسنة فقط، باعتبار أن الرسول وحده دون سواه أوحى له القرآن وفهمه، وبعث لينقل للناس رسالة خالقهم، ويعلمهم الحكمة وهي استنباط الأحكام من الرسالة ليتم الاحتكام إليها والحكم بها، بل إن السلفيين يعتمدون على شراح البخاري ومسلم وأصحاب السنن، ويعتمدون على مفسري القرآن اعتماداً كلياً، وكلهم بشر غير معصومين من الخطأ، فكيف يرتهن أحدهم بأفكاره ومعتقداته على من كُتبت عليه السهو والخطأ والنسيان، وغير المبرأ من التدليس

والتلبيس؟، وفي الأخير يقول لك السلفي المعاصر أنا أفهم الكتاب والسنة على فهم السلف، مع أن القرآن الكريم لم ترد فيه آية يقول الله فيها: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ على فهم السلف، والأسلاف القدماء رحمهم الله! منعوا تلاميذهم من تقليدهم وقالوا لهم خذوا من حيث أخذنا، أي: القرآن والسنة، ولا تقلدونا ولا تقلدوا الثوري ولا الأوزاعي ولا الشافعي ولا مالك ولا ابن حنبل، وإخواننا السلفيون المعاصرون يقولون لنا هذا الكلام، ولكنهم لا يطبقونه في أنفسهم بل يفعلون عكسه، فمن شب على شيء شاب عليه كما يقول المثل، وهم يعلمون أن التقليد دون تمحيص واع لا يكون إلا للإنسان الذي في عقله خفة وسفه، والذي هو جاهل وعاجز لا يعلم من القرآن والسنة إلا أماني، كما قال جهّال أهل الكتاب من اليهود، ولا يجوز تقليد العلماء إلا لمن لا يستطيع الفهم ولا الفقه ولا يستطيع أن يتدبر أمور الدنيا والدين والعاجز عن الاستنباط ومعرفة الحلال والحرام البين والواضح، فالاجتهاد واجب على كل مسلم ومسلمة، بل لا يجوز التقليد إلا باجتهاد في البحث على من يمكن تقليده، أما من يستطيع تدبر كلام الله وسنة نبيه، الحصيف في رأيه وليس عنده زيغ ولا ميل ولا انحراف فينبغي له أن يبحث عن الحق في مظانّه، ولا يرهن تفكيره لغيره ومتى ما وجد الحق اتبعه، لأن الإجماع هو ما وافق الحق وإن كنت وحدك. قال تعالى: ﴿قُلْ

إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي وَفِرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿سبأ: ٤٦﴾. وليس هناك تناقض بين العقل والنقل لأن النقل الصحيح لا يناقض العقل الصريح كما ورد عن أغلب العلماء السابقين المحققين رحمهم الله!.

لقد شبه حجة الإسلام الغزالي العقل مع الوحي بأنهما نور على نور، ولم يخاطب الله ﷻ في القرآن إلا العقلاء، لا المجانين ولا فاقدَي البصر والبصيرة المرتهنين بعقولهم للآخرين ومسلوبي الإرادة والقوة، ورسولنا الكريم يقول: (المؤمن القوي عند الله خير من المؤمن الضعيف). والضعيف هو الغير واثق من نفسه البليد في إيمانه، فهو الضعيف مادياً ومعنوياً، ولا شك أن الذي يلغي عقله وتفكيره يلغي حرِيته وأدميته وإنسانيته، لأنه يحتقر عقله، ويحتقر من يفكر ويتدبر ويتأمل ويتعظ، وينزل إلى مرتبة البهائم والدواب غير المكلفة.

إن السلفي المعاصر في أمتنا يطبق شعار: (أطفئ سراج عقلك واتبعني)، وهذا الشعار كان شعار الكنيسة المسيحية في القرون الوسطى في أوروبا، وهذا السلفي جعل السلف الصالح رضوان الله عليهم كالبابوات والأحبار والرهبان الذين إذا ربطوا شيئاً في الأرض فقد ربطه الله في السماء، لأنهم يعتقدون بأن البابوات ورجال الدين يمثلون الله في الأرض، ويتكلمون

نيابة عنه.

إن مشكلة السلفي المعاصر من بني ملتنا أنه يعتمد في منهج تفكيره على الثقة وليس على الدليل كما يعتقد، ونسي أن العلماء الأسلاف هم حاملو أدلة، وليسوا أدلة، فالحامل للدليل ليس كالدليل، والرجال يعرفون بالحق وليس العكس، (اعرف الحق تعرف أهله) كما قال الإمام علي عليه السلام، وليس العكس أيضًا!.

إن السلفيين كما هو واضح من اسمهم وصفتهم، التي تدل على أنهم اقتترضوا وتسلّفوا واستعاروا من أسلافهم وآبائهم وأجدادهم عقولهم، ومنحوا فكرهم فرصة التقاعد، وعطلوا العقل فذبل وأصابه الضمور والضعف والخور، حتى تكلس وصدئ وتحجر، فصار لا فائدة مرجوة منه، وأصبح أصحابها نسخًا مكررة لخير سلف عرفه التاريخ الإسلامي.

لا ينكر إلا من دمر الغبش بصيرته فرانت الجاهلية على عقله وتتكبت أفكاره جادة الصواب، أن العقل ينشط ويزدهر بالاطلاع على كل الأفكار، دون إقصاء، بشرط قراءتها قراءة نقدية عالمة، وهذه المرتبة الأولى من مراتب العقل (العقل الكسبي) التي صنفها حجة الإسلام الإمام أبي حامد الغزالي، يليها المرتبة الثانية للعقل وهو العقل الذوقي، الذي تربى فيه العاقل على الالتزام بما عرف من الحق، ليصل بذلك إلى التقوى، في انتظار أن يمن عليه الله بالعقل الوهبي والعلم

اللذني، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٢). فلا يكفي المجتهد قراءة باب واحد من أبواب العلم، بل يجب عليه الإحاطة بالمصطلحات والتاريخ واستخدام أدوات مساعدة شتى، وهو أمر لا يعترف به السلفيون جملة وتفصيلاً. الذين يرون التاريخ على صورة مقلوبة، ولا يخرج المسلم المؤمن المتيقن، من محاورتهم ومحاولة فهمهم إلا بالإحباط والأسى وأحياناً العداوة، بسبب التكفير الذي يناله منهم إذا خالفهم!.

لا شك أن المسلم المؤمن طالب العلم لا يرى في التفسير مثلاً إلا مصادر يستأنس بها، فليست هي النصوص المقدسة؟، وليس كما يدعي السلفيون أنه كلما رجعت إلى الخلف عثرت على النصوص الأفضل، وهكذا فتفسير الطبري خير من ابن كثير، وابن عباس خير من الاثنين، لقربهم من مستودع الحقيقة النهائية. وهو أمر قد يمر على بعض العقول بإغراء مناسب، ولكن تأمله لا يقود إلا إلى كارثة فكرية؛ لأن القرآن تحتشد فيه مفاهيم كثيرة وضعت لتضيء حقائقها مع الزمن، وإلا اعتبرنا القرآن جاء محصوراً لقوم بعينهم وزمن محدد، وهو قول لا يقوله نفس أنصار التيار السلفي، وهو دليل جديد على الدوغمائية، أي: عدم القدرة على اكتشاف التناقض داخل نفس الفكرة، والإصرار عليها إلى الرمق الأخير، حتى لو قامت كل الأدلة ضدها.. والنكبة الأخرى هي الإبحار بزورق ضعيف

كالجندول مصمم لجداول رقيق هادئ، في بحر لجِّي بدون بوصلة وإسطرلاب وخارطة ومنانة قادرة على تجاوز أعتى الأعاصير المعروفة.

كوارث عقلية مترابك بعضها فوق بعض: تعطيل القرآن الدستور الأساس للأمة وشريعته، ثم إلغائه ونسخه وتجميد حركته مع الزمن من حيث لا يشعرون. وتعطيل عقلي في فهم حركة النصوص، والعلماء فقط هم الذين يعرفون أن هناك دومًا علاقة بين الحكم والعلة، وأن الحكم يدور مع العلة وجودًا وعدمًا، وهو ما برع فيه علماء الإسلام قديمًا ويحتاج للتجديد، أي بناء الفكر الديني على نحو عقلاني معاصر، يستوعب المستجدات ويؤكد الأصول والثوابت، بتأسيس علم خاص يعمل على تجديد الاستنباط وعصرنته، وهو نفس الفكر الذي دفع الإمام أبوحنيفة النعمان في عصره وعن قصد، عدم اعتماد النصوص غير القرآنية إلا من خلال حركة العقل، وأن حديث الأحاد الذي هو أغلب الأحاديث يفيد (غلبة الظن) وهو بذلك لا يكون قطعياً، والمعنى الذي أراده (أبو حنيفة النعمان) بحركته العقلية لفهم النصوص والأحكام، في جو من العقلانية المنظمة، كلفته حياته مسموماً بعد السجن والتنكيل، في جو الاضطراب السياسي والاضطهاد العقلاني وطغيان السلطة واستبدادها، وقد تعرض منهجه العقلاني هذا إلى حرب شعواء شنت عليه من

دعاة السلفية، كما سيرد في الصفحات التالية.

المؤلم حقاً هو استمرار هذا النهج في الهيمنة على العقل المسلم، في أمة مصابة بفيروس السلفية، التي انتشرت في ربوع الأمة الإسلامية بفعل السيطرة على مقدرات المسلمين المادية (النفط)، ومركزها المقدس (مكة والمدينة وكل الحجاز وبيت المقدس)، فلا شك أن هذا الفيروس أصاب الأمة بوباء فقدان المناعة الحضارية المكتسبة بالإسلام، فشلت مقاومتها، وما لم تعيد الاعتبار إلى العقل المسلم والعمل على تحريره من أسر السلفية، فلا يمكن التوقع بغير غرق العالم الإسلامي، ذلك الغرق الذي نرى بداياته اليوم، وهو يناقش مشكلة إرضاع المراهق، لرفع مشكلة الخلوة مع أجنبية، وهو أمر متوقع لقوم كفوا عن العمل واشتغلوا بالسفاسف والجدل السلفي العقيم، كما كانت نهاية بيزنطة، يناقشون في جو كسول رتيب، من الثرثرة المملة، عن جنس الملائكة؟ هل هم ذكور أم إناث؟، والشاب الذي يختلي بامرأة أجنبية عنده طريقة ممتازة لدفع الحرمة، وليس عليه سوى أن يلتقم ثدي تلك التي تعمل معه في نفس القسم، فيمصه، لتصبح المرأة حرام عليه لوجود نص بذلك؟!، بعد خلع النص من كل إحدائياته وتاريخيته، لنسبح في بحر غامض من النصوص، ولنفتري على الله الكذب وباسم الله ذاته.. فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. فهل حان الوقت

لمراجعة مزعجة للتراث؟؟، ثم تنقيته من الأوبئة الفكرية
الموروثة على امتداد التاريخ.

السلفية الإسلامية وصناعة التخلف

المقدمة:

من الطبيعي أن لا تكون الإجابة عن سؤال ظاهرة التخلف في بلاد المسلمين، وكيفية الخروج من الأزمة الحضارية الراهنة واحدة، أمام اتجاهات متباينة المرجعيات والأصول، فبينما يؤمن العالمانيون (الدينويون) بالمستحيل الذاتي، أي: عدم قدرة الذات بإرثها وماضيها على تجاوز محنة التخلف، ويرون في الحداثة قارب النجاة الوحيد لأمة يرونها غارقة في هيمنة الماضي وأسر التاريخ، يبرز مفكرون مسلمون مجددون يراهنون على الممكن الذاتي بصيغ متباينة مع ما طرحته العالمية، مستفيدين من منهج تفكير غير معقد يستند على قواعد طبيعية، وينطلق في بناء أسس فكرية عبر حركة تجديدية متماسكة وضرورية، لتعبئة مفاهيم الحداثة في الوعي الإسلامي، ومن جهة أخرى توليد الممكن، من تزواج المعاصر بالتراثي وهيمنته عليه، وبذلك أدرك المجددون الملتزمون بمنهج الإسلام الأصولي، أن الحديث عن التجديد لا بد أن يتمتع بالمشروعية التي لا تتأسس إلا في قلب الإطار المرجعي المعرفي لشخصية الأمة الثقافية (الإسلام)، ومن تم بالضرورة التاريخية المعاصرة التي تعكس الحاجة إلى التحديث، هذا التحديث الذي يقف على قاعدة تبدأ بتلك القيم التي تنهض وفقها النظم الاجتماعية، والتي

يمكن اختصارها، في الانتقال من القيم الكهنوتية إلى القيم العقلانية، أو التحرك من عالم الغيب نحو عالم الشهادة. الأمر الذي يضعهم في مواجهة أخرى لا تقل ضراوة عن مواجهة التيار التغريبي، ألا وهي مواجهة السلفيين حتى الإصلاحيين منهم. فعلى الرغم من رهان السلفيين على الممكن الذاتي حيث الذات يمكنها التطور والتقدم دون استعارة لباس غيرها)، فإنهم لم يستطيعوا صياغة مشروعهم في ظل معالم واضحة للتعامل مع المعاصرة والأصالة في آن واحد، وفشلهم في المطابقة بين الصياغة النظرية والممارسة العملية للتجديد المنشود، فحاصروا أنفسهم بقيود السلف بالرغم من اختلاف الواقع التاريخي، وفي المقابل يشهد الممكن الذاتي صياغة جديدة في الفكر التجديدي الإسلامي المستنير يتأسس على الأخذ بالمعاصرة بطريقة مختلفة قائمة على قراءة نقدية تقدمية، تعمل على توليد ممكنها المعبر عن البعد الحضاري لتقافتها ودينها، من رحم التفاعل الواعي مع المتغيرات دون تفريط في الثوابت والأصول. ليميز هذا الخطاب الإسلامي التجديدي بصياغة الممكن الذاتي صياغة جديدة، بريئة من التلبس بالتغريب، أو هيمنة التراث دون وعي وتنقية وتنقيح واستيعاب، ثم تعمل على بعث ممكنها (التراث المنقى) من رحم تفاعل سوي، مع الحداثة الإنسانية القائمة على روح نقدية متقدمة، هذا التأسيس الذي افتقده أجيال السلفيين

الإسلاميين والقوميون السابقون، بالإضافة إلى القيمة المنهجية التي أسس عليها التجديديون المسلمون منهجهم في تعريف المعرفة، بتقديم الأشياء على حقيقتها، والمبنية على إعادة الأشياء إلى أصولها الطبيعية، وتقديمها معرفياً على طبيعتها المجردة، فكان منهج التفكير الإسلامي التجديدي بذلك أكثر وعياً بالحدائث وما بعدها، بحيث أصبح على معرفة بمشكلات التجديد وإشكالياته التي يعمل على حلها، وتقديم الاقتراحات التي تنقل الفكر من مقاربات التجديد الفردية إلى العمل المؤسسي، ومن التنظير إلى التطبيق، ثم الدعوة إلى فهم الذات والغير لمحاولة معرفة الأسس النفسية والأيدولوجية التي تحكم العلاقة بينهما، ويجدر التنبيه إلى تلك البحوث التجديدية التي تناولها الكتاب المجددون، خاصة أولئك الذين تتلمذوا على يد علماء الأزهر من أمثال الشيخ محمد عبده، والشيخ الإمام محمد ماضي أبو العزائم، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ عبد الحليم محمود، والشيخ علي عبد الرازق، والشيخ محمد الغزالي وأمثال محمد إقبال ومالك بن نبي، وكتاباتهم المعقدة التي انتهجت منهج تفكير إسلامي معاصر، يستند على إعادة المشكلات إلى بنيتها الطبيعية وأصولها الابتدائية، والبناء على أسسها، ليكون بذلك التفكير والبناء دورة واحدة متناسقة، تعتمد التمهيص النقدي الجريء، والتجربة العملية، والتصحيح المستمر، ﴿وَتَوَاصَوْا

بِالْحَقِّ»، الأمر الذي وفر قدرة على إعادة دراسة النصوص دراسة نقدية واعية كدراسة نصوص الفقه، ومقاصد الشريعة، والدراسات النقدية لمناهج التفسير المعاصرة، والعلاقة بين الكتاب والسنة، في محاولة منهجية لدفع عجلة التجديد الإسلامي إلى الأمام، وفي هذا نجد أنه من الضرورة بمكان دراسة توجهات الفائلين بالسلفية دراسة متأنية لتوضيح الفرق بينها وبين التيار التجديدي المستتير.

السلفيون وإشكالية السلفية:

بعد أن ظهر الإسلام في القرن السابع المسيحي، كدين إلهي ونظام حضاري ينحو منحى الانعتاق من ظلمات التخلف الاجتماعي، ويسعى للارتقاء بالعقل الإنساني نحو قيم ومبادئ عليا، بدا ذلك التباين بين هذا النظام الإلهي وبين قيم الجاهلية، ومن هنا فقد استعمل القرآن الكريم لفظ الجاهلية للتفريق بين العقل الإنساني الذي عرف الله واتبع هدايته وارتقى حضارياً وإنسانياً، وبين العقل الذي أصر على الاستمرار في تبني قيم منحطة تتجلى في رفض الاعتقاد بوجود الله أو إنكار وحدانيته: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ (آل عمران: ١٥٤).

وبالتالي إنكار كل القيم العليا التي جاء بها الإسلام كدين إلهي حنيف وكمناهج حضاري يسير نحو غايات سماوية تحقق إنسانية الإنسان: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ

الْجَاهِلِيَّةِ ﴿الفتح: ٢٦﴾. وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْرَحْنَ تَبَرُّجًا﴾
الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (الأحزاب: ٣٣)، فالجاهلية كمفردة لغوية لا
تعني فقط مجرد تلك الفترة الزمنية في حركة التاريخ والتي
سبقت ظهور النبي محمد ﷺ، بل هي تلك المفاهيم والقيم
المنحطة التي تبنت عبادة الأوثان والعبودية والرق وواد البنات،
والاحتكام للسيف ونبذ العقل، وتكفير الغير لأغراض دنيوية،
والإتهام على الظن، هكذا هي الجاهلية التي جاء الإسلام
لتقويض مبانيها اللا إنسانية وليعيد صياغة العقل البشري في
تبني مثل عليا في مسعاه نحو المطلق، فالتوجه الجاهلي يقف
على النقيض من التطور، وهو يحارب كل مجالات العقل في
التدبر والتفكير من أجل الانعتاق من عبودية الإنسان للإنسان،
على العكس من الإسلام الذي يحقق مطلق الحرية باعتبارها
مطلق العبودية لله.

يمكن اعتبار إشكالية التخلي عن العقل كأحد مصادر
التشريع، واحدة من أكبر الإشكاليات العلمية التي روج لها
السلفيون في زمننا المعاصر، ففي الوقت الذي يدعو فيه الإسلام
إلى تبني الاجتهاد في التشريع المستنبط من النص المقدس
لتنظيم العلاقات بين الإنسان وربه (العبادات) والإنسان وغيره
(المعاملات)، كان السلفيون يصرون على نبذ العقل ورفض
العمل بالاجتهاد، ويحكمون التاريخ، ويصرون على تقديس

اجتهادات السلف وما تم استنباطه من أحكام لحل مشاكل عصرهم المختلف تماماً عن وقتنا المعاصر، ليكتشف السلفيون أنفسهم وبعد قرون عديدة جساماً خطأ ترك الاجتهاد بعد التغيرات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أوجدتها الحاجة المستمرة إلى وجود موقف ديني من حركة الحياة، وحاول السلفيون الجدد الادعاء بأنهم إصلاحيون ومجتهدون؟؟، مع إصرار عجيب على التمسك بمقولات لم يقل بها أحد من العلماء قبل القرن السابع، وهو قرن من أشد القرون وطأة على العقل المسلم، في فترة تعتبر من أكثر الفترات التاريخية تخلفاً وجاهلية في مجمل التاريخ الإسلامي. ولم يجدوا في تلك الفترة سوى ابن تيمية وتلاميذه، مثل ابن القيم وابن كثير وغيرهم. وهم قلة ناقضت جل علماء عصرهم ومن سبقهم، ومنها تلبس السلفيون التجديد والإصلاح بثوب الجاهلية الواضحة، دون الانتباه إلى حقيقة أن السلفية مفهوم إشكالي بحد ذاته كونه لا يمتد بجذوره إلى السلف المقصود (صدر الإسلام)، وأن أول ذكر لهذا المصطلح جاء مع كتابات ابن تيمية في منتصف القرن السابع الهجري، أي أنه لا ينتسب إلى أي حديث نبوي، ولم يذكره أي من أصحاب المذاهب المشهورة أو التابعين، لكن بعد ذكره العرضي في كتب ابن تيمية توالى ذكره عند كل من ابن كثير وابن القيم وابن خلدون وغيرهم، وقد حدد هذا المفهوم في ما

بعد بشيء من الذاتية إلى ادعاء صوابية النهج وعموميته، وفي مقابل التعدد والتوسع في مرادفات هذا المصطلح مثل أهل السنة، وأهل الجماعة، والفرقة الناجية، جرى التضييق على المحتوى حتى لا يشمل سوى مجموعة ضيقة إلى حد ما (الوهابية)، التي تبالغ بنفي الغير الذي لا يتفق معها، وتعتمد في مقاربتها الفكرية على طريقة استرجاعية غاية في الجمود، يغيب فيها الفكر التوليدي الذي يتعامل مع المتغيرات. وهي كفكرة تعني اتباع رأي وموقف الأسلاف أو الأجيال السابقة، وهم يشابهون من ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة: ١٧٠). فهؤلاء اتبعوا سلفهم وحكموا التاريخ، وأهملوا النص الإلهي في القرآن الكريم. والسلفيون باتباعهم السلف وتعبدهم بالرجال ممن لم ينص عليهم القرآن، ينطبق عليهم النص القرآني تمامًا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ (لقمان: ٢١). وقد كتب أحد السلفيين في أحد المواقع على الإنترنت: (مالي والعقل فكل من يستخدمه زنديق، وجب عليه العذاب حقيق، وليس له منا صديق، بل نقله تقريبًا ويقف على جيفته اليوم نعيق، ونستحل منه الدم والمال والحلال والعقيق، فأول من

استخدم العقل الشيطان، وقال لرب العرش الرحمن: أنا أفضل من هذا الإنسان، خلقتة من صلصال كالفخار، وخلقنتي من نار، فلن أسجد ولو أصابني العار وطرردتني من رحمتك وعدبتني بالنار). فإذا كان رأي السلفيين أن العقل يؤدي الى التهلكة، فكيف يمكن تفسير علة خلق الحق سبحانه للعقل، ولم أقسم الله به وجعله دليلاً للهداية؟، وقد قال جل من قائل: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (ص: ٢٩).

والله عَلَّمَ يمدح أصحاب العقول (الألباب) فيقول: ﴿أَمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (الرعد: ١٩). والآية الكريمة هنا تكشف من هو المعاند فتصفه بالأعمى، وهي صفة قد تنطبق على كل من تجاوز القيم والمفاهيم القرآنية، في حين أن الآيات التالية تستمر بمدح أصحاب الألباب وتفسر من هم: ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ﴾ (الرعد: ٢٠) ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُؤُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (الرعد: ٢٢).

وقد قال رسول الله ﷺ يذكر عن رب العزة في حديث قدسي: (إن الله تعالى خلق العقل.. ثم قال له: أدبر، فأدبر. ثم قال له: أقبل، فاقبل. فقال الرب: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أحسن منك ولا أشرف منك، ولا أعز منك، بك أوحّد وبك أعبد، وبك

أدعى وبك ألنجى، وبك أبتغى، وبك أخاف وبك أحذر، وبك الثواب وبك العقاب)، وقد قال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: (إن الله تبارك وتعالى يحاسب الناس على قدر ما آتاهم من عقول في دار الدنيا). من هنا نكتشف جهالة المنكر للعقل والمرتكز على أقاويل من لم ينزل من الله بهم سلطان ولا دليل، فالعلاقة بين إنكار ضرورة التعقل والجاهلية علاقة عضوية، فكلاهما يتبنى قيماً متخلفة ويتبع منهجاً همجياً يناقض العقل والمنطق، كما يجافي الذوق السليم، فقد استغل السلفيون جمود العقل البدوي فأغرقوا في تجهيله، ثم نفى العقل عن التفكير والتصرف السليمين فأمنعوا في إيجاد الهوة بين أتباعهم والعقل، حتى بات الاعتماد على العقل شيئاً يناقض القرآن في فكر السلفية، بل إنهم ادعوا عصيان إبليس لربه وغوايته كان بسبب استعمال العقل، ولم يقولوا بأنه استعمل القياس المضطرب كي لا يطعنوا في منهج سلفهم المعتمدين الذين اشتهروا باستعمال القياس، والعمل برأيهم حتى وإن ناقض نصوصاً قرآنية جلية، فالقياس في التفسير الفقهي يختلف اختلافاً كبيراً عن استعمال العقل، ونجدهم دائماً يتشبهون بما يعرف بالسلف والصحابة (وفق نظرية عدالة الصحابة كلهم بما فيهم من خالف وقتل وحرّف)، وإذا وجدوا أن هؤلاء سيقعون تحت سيف النقد والتجريح، تراهم يبادرون الى سلسلة من الأحاديث حتى

الأحادية منها والضعيفة بل والموضوعة، لتبرير سلفيتهم ثم يلجئون إلى تفسير النص القرآني بما يناسب الأهواء ويدعم مكانة نظرياتهم مثل نظرية الخلافة والطاعة غير المطلقة لولي الأمر.

من جانب آخر، فالجاهلية لا تعني فقط التخلف عن الركب الحضاري المتمثل بالعقيدة الإسلامية الداعية الى توكيد الحق، بل أيضاً تعني الانحراف عن المسار الإلهي، فالإسلام الذي يحرم دم ومال وعرض الإنسان إلا بالحق، يفترض به الارتقاء بالعقل البشري ليسمو على الأهواء والأطماع، هذا الإسلام بكل عظمته لم يتمكن من تنقية عقول ونفوس الكثير ممن عاصر الرسول ﷺ وتشرف بصحبته، ثم كشفت حركة التاريخ تمكن العادات الجاهلية من مسلكهم وتصرفاتهم المناقضة للإيمان الصادق، فإذا كان أولئك وفي عصر الرسالة وبين يديهم الآيات قد انغمسوا في قيعان جاهليتهم، فكيف بهؤلاء بعد أربعة عشر قرناً من هيمنة تاريخ منحرف ومزور؟. لقد برهن من يسمون أنفسهم بفقهاء السلف في الكثير من المواقف على جمود عقولهم وضيق أفكارهم، بل إنهم وفي سبيل تبرير مواطن ضعفهم، تجدهم يعمدون إلى تحريف التفسير، وليّ الأحاديث ليقدموا لأتباعهم شيئاً يدعونه فقهاً تجاوزاً على الفقه، ويسمونه علماء والعلم منه بريء، بل ويصل الأمر بكبار علمائهم المعبرين

عندهم أن ينكروا كروية الأرض ودورانها، ويحكمون بالردة على من قال بذلك يستتاب أو يحد، أي: يستحلون دمه وماله، فأى جاهلية أكثر وضوحًا من هذه الجاهلية التي يقول بها أهم وأكبر شيخ من شيوخ السلفية المعاصرين ورئيس هيئة كبار علمائهم (عبد العزيز بن باز). وبالمقابل نجد أن الرسول ﷺ يعلمنا عن ربه أن لا نقبل قولاً أو حديثاً أو حكماً دون أن يعرض على القرآن الكريم، فالسنة تحتكم للقرآن، وما خالف القرآن ليس بسنة، حتى وإن قيل لنا أنها صدرت عن المعصوم، إذ أن العقل يحكم أن لا يصدر المعصوم حكماً أو قولاً يخالف النص القرآني، مع اعتبار خاصية يتمتع بها الرسول المعصوم، وهي إنه وحده دون سواه من أوحى له النص وفهمه، فنية المشرع الضرورية لاستنباط الحكم لا يمكن أن تكون في هذه الحالة إلا وحيًا، لذلك كان الرسول ﷺ يعلمنا النص القرآني (الكتاب)، وكيفية استنباط الأحكام بنصوصه (الحكمة)، ثم يزكينا بالتربية على الالتزام بما عرفنا من الحق ومن يدعي بعده، أنه يدرك نية المشرع لاستنباط الأحكام من النصوص، لا شك أنه خرج عن ثوابت الملة، فنية المشرع لا تدرك إلا وحيًا، وبقوله هذا يدعي أنه يوحى إليه، وهذه زندقة صريحة. ورحم الله ابن المقفع في قوله: (الدين إيمان، والرأي مخاصمة، فمن جعل الدين رأياً فقد جعله خصومة، ومن جعل الرأي ديناً فقد

جعله شريعة)، أي: جعل رأيه مقدساً وأنزله منزلة الوحي. فالعقل السلفي يتسم بتسليم مطلق للتاريخ بطريقة دوغمائية، رافضاً المناقشة أو النقد أو التقييم مما يجعله مليئاً بالعواطف والأهواء، مهمّساً للحجج والبراهين العقلية، محتدّاً في نقاشه، منفعل النبوة، وينعكس ذلك جفاء في التعامل مع المخالفين.

لقد تبين للكثيرين من الباحث المنصفين جاهلية الفكر السلفي، واستحالة قدرته على حل مشاكل الناس المعاصرة، وحقيق بالعلماء أن يعيدوا تقييمهم للسلفية باعتبارها فكرة جاهلية، ويجب قيام دعوة إسلامية سلمية لإقامة الحجة على من يقولون بالفكر السلفي ودعائه والمروجين له، فهذا النوع من التفكير بات عبثاً على أصول الرسالة المحمدية على صاحبها الصلاة والتسليم، بل إنه يقدم الإسلام بشكل سلبي، فقد عمدت السلفية على إفراغ الإسلام من المفاهيم الرسالية الأصيلة، وطرحت عوضاً عنها مفاهيم مصطنعة تتفق وارتباط الفكر السلفي بالأنظمة الحاكمة، على غرار علماء العصرين الأموي والعباسي، وحتى في الدعاوى الفارغة مثل فكرة إعادة الخلافة على طريقة الخلافة العثمانية، فإن الغرض الأصيل من هذه الفكرة هو إيجاد أرضية بلباس شرعي، لتكون مبرراً وقناعة للعمل ضد عقيدة الشورى الملزمة، فالصراع سابقاً وحالياً يشكل صراعاً عقائدياً وإن تلبس بلباس سياسي، والسلفية ترى أن حل

الإشكاليات البشرية يكمن في الحل السياسي، ونظرية الخلافة يمكن اعتبارها منهجًا لتقويض الإسلام العقائدي، ليحل محله إسلامًا يتبنى فكرًا سياسيًا خارج القيم العقائدية، ففي الوقت الذي تعتبر فيه العقيدة الإسلامية أن حل الإشكالات الإنسانية لا يكمن في الجوانب السياسية والاقتصادية فقط، ترى كذلك أنه لا حل لتلك المشاكل إلا بالتشاور بين كل أفراد المجتمع المسلم، باعتبار أن هذه الجوانب تمثل جزءًا من عناصر الحل الشامل (النسي)، ولكنه يؤكد على أن القاعدة الأساس للحل هو الإسلام بمفهوم التسليم المؤمن عن معرفة وإدراك، والمعرفة تكمن في إدراك معنى الوجود، أي علاقة الإنسان بحركة التاريخ والغيب، والتمازج بين عالم الغيب والشهادة، فيفصل الحاضر المشهود على أساس الحركة نحو المستقبل (الغيبي)، وهذا المفهوم يؤطر لقيمة مجتمع الشورى باعتباره امتدادًا للعصر الرسالي، وتحقيقًا لعلاقة الإنسان بالله من خلال الاستخلاف الإلهي لبني آدم (الناس جميعًا)، وهم جميعهم يجب أن يكونوا أئمة وهم الوارثون بالوعد الإلهي المطلق، وليس الخلافة السياسية التي يدعو إليها السلفيون، فالخلافة التي يدعون إليها خلافة لا تحقق العلاقة بين الإنسان والاستخلاف، كما أنها لا تتبنى مفهومًا واقعيًا في علاقة الإنسان بحركة التاريخ، على العكس من الخلافة الإلهية (الشورى)، التي تحقق القيم العليا لوجود الإنسان

باعتباره صانعًا للحضارة وعنصرًا أساسيًا في صناعة التاريخ. بذلك تصبح الخلافة كما حددها النص القرآني (وأمرهم شورى بينهم) مشروعًا حضاريًا يرتقي بالإنسان لتحقيق مثل عليا، في حين أن الخلافة السياسية تتبنى مثل منحة تنحو نحو تحقيق مصالح دنيوية ضيقة وتشبع غرائز آنية.

العقل السلفي بين التفكير والتكفير

من المعلوم للعلماء والباحث المتأملين أن السلفية المعاصرة تدعي تقليد الإمام أحمد بن حنبل، والمنهج الحنبلي قام على منهج سجالي جدالي ينفي رؤية ليثبت أخرى، وينفي الأخرى ليثبت ذاته!!، ولم يكن تثبيت مفهوم ذاته ممكناً إلا بإنشاء مفهوم السنة مقابل البدعة، فكل ما لا يمكن تسنيته، أي: دمج داخل مفهوم السنة بالرؤية الحنبلية، بل كل ما يخرج عن حدود هذا المفهوم يعتبر ابتداءً مذموماً ومخالفة للدين، لهذا السبب كان هنالك توتراً دائماً بين العقل والنقل، والسنة والبدعة، وبالتالي بين التقليد والاجتهاد، والكهنوتية والمقاصدية، مما حدا بالعقل السلفي إلى ممارسة الإقصاء والتهميش لكل مخالف لتلك المنظومة الحنبلية!! ولا يخفى على العلماء كذلك أنه قد تربي على أصول هذه المنظومة جمهرة من الناس في الماضي والحاضر، وبالتالي ظهر في أتباعها خشونة، وإفراطاً في إشعال معارك طاحنة مع من يستخدم عقله في فهم الوحي تأويلاً وتعليلاً وتنزيلاً، ففي هذا السياق سجل لنا الملف الشخصي للعقل السلفي الحنبلي أصولاً وقواعد وفتاوى كثيرة لا تزال تفتك بوحدة الأمة وتبذر عوامل التشرذم والتناحر إلي يومنا هذا، منها مسائل التكفير، والتبديع، والقسوة، والجرح والتعديل، والتقول على الخصم والطعن في دينه، بل وتجويز قتله إن لزم الأمر،

وإطلاق دعاوى الإجماع والاتفاق على ذلك!!، وفي هذا الصدد نذكر بعض العينات من تلك الأصول والفتاوى حسبما وردت في السجل الشخصي للعقل السلفي، والتي بدورها مازالت تفتك بجسم الأمة المنهوكه صباحًا ومساءً وتوسع من دائرة تشرذمها بإدخالها ساحات معارك تاريخية حيث يقاتل فيها المقاتل ويموت فيها القتيل بالوكالة تحت طائلة (إسلام التاريخ)!!، فقد ساق عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ) في كتابه: (السنة) جملة من اتهامات وشتائم لمن يستخدم عقله ورأيه في النظر والتأويل، والفهم والتنزيل، أو تسول له نفسه أن يتمرد على منظومة العقل النقلي السلفي، كصحائف الاتهامات التي وجهت إلى الإمام أبي حنيفة الفقيه المقاصدي، إمام مدرسة العقل والرأي والتي تعد امتدادًا لمدرسة عمر الفاروق، من تلك الصحائف وصفه بأنه: (كافر، زنديق، مات جهميًا، ما ولد في الإسلام أشأم ولا أضر على الأمة منه، وأنه نبطي غير عربي، وأن الخمارين خير من أتباع أبي حنيفة، وأنه أبو جيفة، وأنه لا يسكن البلد الذي يذكر فيه أبو حنيفة، وأن استقضاء الحنفية على بلد أشد على الأمة من ظهور الدجال، وأنه من المرجئة، ويرى السيف على الأمة، وأنه أول من قال القرآن مخلوق، وأنه يترك الحديث إلى الرأي، وأنه يجب اعتزاله كالأجرب المعدي بجره، وأنه ترك الدين، وأن أبا حنيفة وأصحابه شر الطوائف جميعًا، وأنه استتيب من

الكفر مرتين أو ثلاثا، واستتیب من كلام الزنادقة مراراً، وأن بعض فتاواه تشبه فتاوى اليهود، وأن أبا حنيفة يرى أن إيمان إبليس وإيمان أبي بكر الصديق واحد، وأن حماد بن سلمة كان يقول: (إني لأرجو أن يدخل الله أبا حنيفة نار جهنم)!!، (انظر كتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، علماً بأن محقق هذا الكتاب محمد سعيد القحطاني صاحب الولاء والبراء!!)، كذلك جاء في طبقات الحنابلة (لابن أبي يعلى)، عن أئمة الحنابلة وعلى رأسهم أحمد، استحلال دم من يقول بخلق القرآن، وأنه لا يسمع ممن لم يكفرهم ولا يسلم عليه ولو كان من الأقارب، ولا تشهد لهم جناز ولا يعادون في مرضهم!!، وجاء نص آخر: (.. أن من هذه مقالته إن لم يتب لا يناكح، ولا يجوز قضاؤه، ولا تؤكل ذبيحته). وله في التكفير المعين أقوالاً منها: (أن الحسين الكرابيسي عندنا كافر)، كما ورد في (طبقات الحنابلة)، والكرابيسي هذا من كبار علماء الشافعية ومن أهل الجرح والتعديل!!، وعندما سأل رجل أحمد بن حنبل: أصلي خلف من يشرب المسكر؟ قال: لا. قال الرجل: فأصلي خلف من يقول القرآن مخلوق؟، قال أحمد: سبحان الله، أنهاك عن مسلم تسألني عن كافر!!). وقوله: (يستعان باليهود والنصارى، ولا يستعان بأهل الأهواء)!!، كما ورد في (مناقب أحمد لابن الجوزي)، ومعلوم بأن أهل الأهواء والبدع هم الذين خرجوا عن حدود

منظومة العقل السلفي بالرؤية الحنبلية، وهم بالضرورة الذين جعلوا للعقل مكاناً علياً من حيث أنه مناط التكليف في فهم دلالات الوحي ومناطات تنزيهه (فهماً وإيقاعاً). ولن يجهد السلفي عقله بالتفكير والتحليل، والنقد والتمييز، وإعادة النظر والمراجعة، مادام (السلف) وعلى رأسهم ابن حنبل إمام أهل السنة والجماعة، قد قالوا قولهم الفصل في المخالف!!، ومعلوم أن هذه الأصول والقواعد لم تتمكن من عقول الناس إلا في المرحلة التي نال بعدها الإمام أحمد لقب (إمام أهل السنة والجماعة) وكان ذلك في القرن السابع الهجري، بعد أن ظل المشكل السياسي يشكل بؤرة الصراع وأساس الافتراق بين الطوائف والذي سُلّت بسببه الألسن بالتكفير والسيوف بالمقاصل، ويبدو لنا ذلك من خلال أساليب الافتراء على الخصوم السياسيين والعقديين، كمثل زعمهم أن جهنم بن صفوان كان يريد أن يمحو آية: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ويزعمون بأنه يصلى على عيسى ولا يصلى على النبي محمد، وأنه يحل المسكر (انظر: السنة)، وقولهم أن بشر المريسي وأصحابه لا يدرون ما يعبدون، وزعمهم أن من قال القرآن مخلوق فهو يعبد صنماً، وأنه قد قال على الله ما لم تقله اليهود والنصارى (كتاب السنة)، وقد عنون عبد الله بن أحمد عنواناً في كتابه: (باب من زعم أن الله لا يتكلم فهو يعبد الأصنام)،

وزعم أن أبا حنيفة يزعم أن النبي لو أدركه لأخذ بكثير من قوله (انظر كتاب: السنة). وهكذا تدرج العقل السلفي من إلغاء العقل إلى الاكتفاء بالنقل، ومن عدم التفكير إلى ضرورة التكفير والتبديع، ثم إلى ممارسة العنف ضد خصومه بقسوة وشراسة، وذلك ما وقع مع الإمام ابن جرير الطبري المؤرخ والمفسر المشهور، فقد حوَّصر حتى دفن في بيته، وادَّعوا عليه الرفض والإلحاد (انظر: مسكويه في كتابه تجارب الأمم)، والحقيقة أن ابن جرير قام بنقد عقل أحمد بن حنبل وعقيدته وعدّه محدثًا ولم يعده من الفقهاء، فكان جزاءه رميًا بالحجارة حتى الموت!!، وذكر ابن الأثير في حوادث (٥٦٧ هـ)، أنهم سموا الفقيه البوري الشافعي فأصابه إسهال إلى أن مات من حلوى أعطاه إياها الحنابلة وكان يذمهم، وكذلك أبو بكر بن فورك لقي نفس المصير!!، والغريب بعد تلك المعارك الضارية لتثبيت العقل السلفي الحنبلي، يأتي من يوصينا بأن نتحنبل، كما قال إسماعيل الهروي صاحب كتاب مدارج السالكين، الذي شرحه ابن القيم: أنا حنبلي ما حبيبت وإن أنا مت فوصيتي للناس أن يتحنبلوا. ومهما يكن من أمر فإن ثمة تقارب وتداخل بين العقدي والعملي، وبين العقل السلفي والعنف في المنظومة الحنبلية، وهذا التداخل هو الذي ورط جل الحركات السلفية المعاصرة (التقليدية - والجهادية)، في إشعال معارك تاريخية بالنيابة في

الأسماء والصفات، والهيئة واللباس، والتقليد والاجتهاد، والعقل والنقل، والتي أسفرت عن تكفير وقتل وقتال لا زالت رحاه مستمرة إلى يومنا هذا!!، ولعل هذا الاعتبار الذي يجب البحث فيه بهمة وعناية بإعادة النظر والمراجعة والفرز بين دائرة إسلام الأصول وإسلام التاريخ، وبين المقدس والبشري، وبين النص والفتوى، وتتأكد أهمية مثل هذه البحوث أكثر عندما ننظر إلى واقع الأمة المزري وما آل إليه أمرها من تناحر وتخلف والذي دشنه التقليد والضمور وعدم الفهم والامتناع عن التجديد!!.

السلفية التيموية بين النقل والعقل

يتفق كل من قرأ مصنفات ابن تيمية قراءة تمجيدية بأنه يدين المنطق والكلام والفلسفة، وأنه درأ تعارض العقل مع النقل، ولكن هذه الدعوة لا تصمد أمام قراءة نقدية ترد الفروع إلى أصولها، والمفاهيم إلى أنساقها المعرفية، والتي تثبت بما لا مجال للشك فيه بأن فكر ابن تيمية غارق في الكلام والفلسفة حتى أذنيه، وأنه بقي يتحرك ويفكر ضمن هذا الفضاء، وكان مهموماً بنفس السؤال الذي شغل الذين أتوا قبله ووجه لهم نقده الحاد، هذا في جانب الغيبيات، وفي الجانب الآخر فقد انتصر لفكر ابن حنبل في تقديم النقل عن العقل، وأن العقل أداة نقل وتنزيل، وليست أداة فهم وتأويل. علماً بأن ابن تيمية قد تأثر بفلسفة أبي البركات البغدادي، وأبي الحسن البصري، ويعترف في مناسبات أقل بتأثير ابن رشد الفلسفي في فكره، والذي ينبغي التنويه إليه بأن سبب اتفاق القراء التمجيدون على أن ابن تيمية يرفض الكلام والفلسفة، أنه قد درأ التعارض بين النقل والعقل، ولكن كان وراء هذا الاتفاق التمجيدي خطابات وأساليب ابن تيمية ذاتها، حيث يجد المدقق في خطاباته وأساليبه أن خطابه ينقسم إلى مستويين، مستوى سطحي يوافق الفهم الديني بصيغته التقليدية، وهو ما حمل الأغلبية الساحقة من قراء مصنفات ابن تيمية قراءة تمجيدية على ذلك الاتفاق، أما المستوى الثاني يكمن

في صيغة خفية خلف المستوى السطحي، ويبرز هذا المستوى في قضيتين اثنتين:

الأولى: في تأكيده على قضية اعتبرت تقليديه، وهي قضية صفات الله الخبرية تؤخذ كما هي على ظاهرها بدون تأويل، على عكس المعتزلة ومتأخري الأشاعرة الذين قبلوا تأويل الصفات التشبيهية.

أما الثانية: التي يُقرأ ابن تيمية فيها على أساس المستوى السطحي فقط، وهي مسألة إنكاره وهجومه على التفكير العقلاني في الإسلام المتمثل بالفلاسفة والمتكلمين، ولكن هذا كله على المستوى السطحي، ولو نظرنا إلى مصنفات ابن تيمية لوجدناه فيلسوفاً أكثر من الفلاسفة ومتكلماً أكثر من المتكلمين، يتضح ذلك إذا تأملنا اتساق المفاهيم المعرفية التي استخدمها ابن تيمية في كتابات مثل درء التعارض، ومجمل ومفصل الاعتقاد، والمنطق، وأصول الفقه، والغريب أن أتباع ابن تيمية ينقسمون قسمين إزاء خطاب الشيخ، القسم الأول: وهو الأوسع (السواد الأعظم) الذي لا ينتبه إلى هذا المستوى الخفي من فكره وينكر تماماً أن يكون قد تحدث به أصلاً يمثل هذه الشريحة المدرسة الحنبلية، والحركة الوهابية، وجل (الجماعات - والجامعات) الإسلامية المعاصرة!!.

والقسم الثاني: وهو فئة ضئيلة انتبهت إلى بعض هذه القضايا

الخفية، وأدى بهم هذا التعرف على مسأله الفلسفية والكلامية إلى اعتبارها أخطاء من الشيخ يمكن إنكارها ورفضها أو تأويلها، وفي المحصلة فإن الفريقين يتجاهلان هذه المسائل ويعتبرانها كأنها غير موجودة في فكره، وبهذا المنهج التبريري يكون العقل السلفي (بجميع أطيافه)، قد فرط في فرصة ثمينة في إحياء الفكر العقلاني المقاصدي الباحث عن سنن الكون، وسنن الاجتماع، وسنن الشرع المقاصدية، خصوصاً وأن القائل به قد حظي بما لم يحظ به مجتهد من أتباع ومذهبية واسعة، ومن ذلك يتضح أن ابن تيمية قد ساهم في خلط هذه المسألة على الأتباع، حينما مارس لغة مزدوجة، التهجم على المتكلمين والفلاسفة من جهة، والأخذ وتبني أشد الآراء الفلسفية جرأة في تاريخ الفكر الإسلامي من جهة أخرى، إن هذين المستويين من الخطاب جعلاً منه خطاباً صعباً وأدخلاه في الغرف المقدسة وغيبا النقد البرهاني له، وتعود صعوبة خطابه إلى عدة أسباب، منها، أن خطابه خطاب مناظرة ونقد، إذ قلما يجد قارئ ابن تيمية نصاً إنشائياً يكتبه صاحبه ليقول شيئاً يريد أن يقوله، إن أفكاره نجدها مبنوثة هنا وهناك في صخب حركة المناظرة والجدل، كذلك بسبب تعرضه لقضايا فلسفية عويصة تعكس معرفة هذا الرجل بالتراث الفلسفي السابق عليه، وصعوبة هذه القضايا يأتي من مصدرين: فهي قضايا فلسفية من جهة، ومن جدتها وعدم اتفاقها مع الآراء التقليدية من جهة ثانية، فمثلاً

تتاول ابن تيمية لمسألة الجهة (جهوية الله سبحانه)، فقد وجد ابن تيمية في نظرية ابن رشد حول جهوية الله دعماً قوياً لموقفه، كما أن السمة البرهانية النظرية التي مارسها ابن رشد قد وجدت قبولاً احتفالياً عنده، وهو الذي لا يفتأ يركز على دور العقل في البرهنة على قضايا الدين واتفاقه معهما، فقد كان ابن تيمية يعتقد بأن إثبات جهوية الله سبحانه برهانياً، هي الصيغة الملائمة التي تجيب على مشكلات دينية وفلسفية عدة، ويتفق بقوة مع نظرية ابن رشد القائلة إن وجود الله في جهة لا يعني بأي حال من الأحوال أن الله يوجد في مكان، الأمر الذي ينفي عن الله أي سمة من سمات الجسمية الخاصة بالأجسام التي توجد في مكان وتتحيز فيه (انظر: درء تعارض العقل والنقل)، وفي هذه المسألة كما في مسائله الأخرى يحقق ابن تيمية شعاره الكبير في توافق العقل والنقل من خلال توظيف ما يعتقد أنه أقوالاً للسلف من جهة، والبراهين العقلية من جهة أخرى، فهو يؤمن أن أئمة السلف في القرون الثلاثة كالصحابية، والإمام مالك، والشافعي، وابن حنبل، قد اعتقدوا بأن الله في جهة، وبغض النظر عن الطريقة التي فهم بها أهل السلف هذه المسألة فقد ذهب ابن تيمية شأنه شأن ابن رشد إلى التمييز بين الجهة والمكان، فالكون بالنسبة لابن تيمية كوكبي والله يحيط به من كل جوانبه، الأمر الذي يتضمن القول إن الله فوق العالم بصورة لا متناهية، وهذه العقيدة (عدم الخلاء وعدم التناهي)، هي التي انتصر لها ابن

تيمية وفلسف لها ابن رشد، وبهذه الفلسفة الرشدية كان يرد على الفلسفة الرازية القائلة: (بأن افتراض الله في جهة العلو، يطرح مسألتين: إما أن يقال: لا نهاية لامتداد ذات الله من جهة العلو، أو يكون لامتداد ذاته نهاية، فإن كان الأول لم يفرض في ذاته نقطة، إلا وفوقها نقطة أخرى، ولا شيء يفرض فيه إلا وهو أسفل، فلا علو مطلق، وإن كان الثاني افترض فوق طرفه العلوي، خلاء، فكان ذلك الخلاء أعلى منه، ولم يكن علوًا مطلقًا)، وقد نقل ابن تيمية هذا القول عن الرازي، بقي أن نشير إلى نقطة هامة قد تفسر إلى حد ما ظاهرة الازدواجية المنهجية عند ابن تيمية، حيث أدان المعارف الإنسانية من كلام ومنطق وفلسفة واستعملها، وحاول رفع الإشكال بين تعارض العقل والنقل وانتصر للأخير، ففي مجال الغيبيات نجد أنه قد استعان بالنظريات الفلسفية والكلامية في درء تعارض العقل والنقل، ويبدو أنه في مجال سنن الكون، وسنن الاجتماع، وسنن الشرع، التزم بأصول العقل السلفي القياسي، بتقديم النقل على العقل، ومقايسة حاضره على ماضي القرون الثلاثة الأولى، ولكن بطريقته الفلسفية الكلامية التي ساهمت في تماسك منظومة العقل السلفي وشيدت من بناء صرحه المنهجي، مع التأكيد على التزامه بمنظومة العقل السلفي وعدم خروجه عن عبايته الحنبلية!!.

مشاهد من السلفية الوهابية

سنكتفي هنا بمشاهدين من مشاهد تبحث في السلفية الوهابية، المشهد الأول حول التنظير السياسي، والمشهد الثاني حول تأصيل تكفير المخالف وقتله، ولكن قبل الولوج في صلب الموضوع نكرر القول بأننا لا نقدح في ذوات العلماء ولا في أهليتهم العلمية، بل نترحم على الجميع المخطئ منهم والمصيب، والذي يهمننا هنا فقط، هو إعادة قراءة الأفكار من جديد، ومحاولة فهمها من خلال سياقاتها الاجتماعية وصراعاتها المذهبية والسياسية.

لن يغيب عن نباهة الباحث المتأمل أن عقل الفقيه رغم كل العوائق والمثبطات في النظام السياسي القائم وانحطاط الواقع الفكري للأمة، يبحث عن مختلف المبررات التي تعطيه (الحق) في مشاركة رجل السياسة مجال نفوذه وتأكيد حضوره وسلطته العلمية، إن لم يكن في صنع القرار السياسي، ففي مسانדתه وتوجيه الجمهور، فإنه بحكم تعريفه كفقيه مضطر دائماً وأبداً للتكيف مع الواقع الاجتماعي والنظام السياسي، انطلاقاً من مبادئ وقواعد أصولية أساسها الأسلاف، كقاعدة الإجماع على ولاية المتغلب ذي الشوكة، وقتال المخالفين له تحت رايته، وتبديع الخارجين عليه!!، ولا يتردد العقل السلفي في الاستجداء بجملة مفاهيم أصولية تبريراً لشرعية الوقوف مع القائم، ودفعاً

لأطروحات المخالف، بدون اعتبار لمحدودية تلك المفاهيم والفتوى والاجتهاد، التي ينبغي مراعاة ظروف الزمان والمكان والإنسان في فهمها، ولا يعدم العقل السلفي من جهته التبرير الشرعي لمثل هذه التناقضات، وهذا الولاء المزدوج، وهذه القداسة المفرطة للقواعد والتاريخ وصانعيه!! . وسنبحث باختصار شديد أولاً، عن العلاقة المنهجية بين ابن تيمية وابن عبد الوهاب، في جانب التنظير السياسي، من حيث كيفية انتقال المنهج إلى ابن عبد الوهاب، وكيف تمت عملية التوظيف. والمقال اللاحق نفرده لجانب تأصيل مسائل التكفير وقتل المخالفين.

كيف انتقل المنهج الحنبلي إلى ابن عبد الوهاب:

في عام (١٧٠٣ - ١٧٩١م) ولد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ببلدة العيينة القريبة من الرياض، وتلقى علومه الأولى على يدي والده في الفقه الحنبلي والتفسير والحديث، ثم انتقل إلى مكة وتعلم على شيخه محمد حياة السندي، وعبد الله بن إبراهيم وغيرهما، ومن خلال تلك الدروس تلقف ابن عبد الوهاب المنهج الحنبلي خاصة وأنه اعتكف على كتابات ابن تيمية وتلميذه ابن القيم المتأخر آنذاك، وهذه الكتب والمؤلفات اعتبرت في القديم ضمن مصنفات تراث الحنابلة بشكل عام، إلى أن أدركها الشيخ محمد بن عبد الوهاب فترة طلبه للعلم،

فأعجب بطرح ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وتشعب بأفكارهما خاصة في مسائل الاعتقاد والولاء والبراء ومسائل الأسماء والصفات وقضايا التكفير، حيث اتخذ تلك المسائل الاعتقادية طريقاً ومذهباً خالف به السائد من المذاهب والتصورات التي كانت عليها الأمة كالأشعرية والماتريدية في الاعتقاد، والصوفية في السلوك، وهذان المذهبان كانا يمثلان مذهب أهل السنة والجماعة في القديم، وهكذا كانت بداية تأسيس الدعوة السلفية الجديدة التي اتخذت من بلاد نجد منطلقاً، حيث عضد السيف القلم فانتشرت الدعوة، وظهرت للوجود دولة تدافع وتنافح عن تصورات الفكر الاعتقادي الجديد في إطار الفقه الحنبلي وقواعد استدلاله، ولما استقر الشيخ ابن عبد الوهاب في حريملاء بدأ ينشر أفكاره ودعوته المتعلقة بالتوحيد ونبذ الشرك ومحاربة التصوف وتقديس الأولياء، ومصارعة الأشاعرة في الأسماء والصفات، ولم يكد ينتهي من خط كتاب (التوحيد) حتى كان صيته قد ذاع بين القبائل والمدن النجدية، كما قال ابن غنام: (اشتهر حاله في جميع بلدان العارض في.. العيينة والدرعية ومنفوحة..، وكان الناس عند ذلك حزبين وانقسموا فيه فريقين فريق أحبه وما دعا إليه فعاهده على ذلك وبايعه وحذا حذوه وتابعه، وفريق أنكر عليه) (انظر: روضة الأفكار لابن غنام). حتى أن أمير الإحساء أرسل إلى أمير العيينة رسالة يأمره فيها

بقتل الشيخ، فخرج ابن عبد الوهاب من العيينة وتوجه صوب الدرعية مقر إمارة آل سعود عند الأمير محمد بن سعود الذي حكم خلال الفترة (١١٣٩ - ١١٧٩هـ)، فرحب به وعاهده على حمايته بشروط، حيث اشترط الأمير على الشيخ شرطين: الشرط الأول: أن لا يرتحل عنهم وأن لا يستبدل بهم غيرهم، والثاني: أن لا يمانع الشيخ في أن يأخذ الحاكم وقت الثمار ما اعتاد على أخذه من أهل الدرعية!!، أما عن الشرط الأول فقد قال له الشيخ: بسط يدك أبايعك.. الدم بالدم، والهدم بالهدم، أما عن الثاني فقد قال له: لعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك من الغنائم ما هو خير منها!!، تم هذا الاتفاق بين رجل القلم ورجل السيف، في ظل ما يسمى بالخلافة التركية الإسلامية!!، مما يعني عند العقل التقليدي منازعة السلطة الشرعية في ولايتها على العباد والبلاد، لأن ولاية الخليفة أو السلطان التركي انعقدت بإجماع فقهاء الأمصار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الاتفاق الذي تم بين ابن عبد الوهاب وآل سعود، صار بمثابة إعلان الحرب على سلطة سلطان آل عثمان التركي، فإن هذا الأول سوف يهرع إلى مفهوم الإجماع سهل الاستغلال والتوظيف من طرفه ضد إجماع فقهاء الأمصار على ولاية آل عثمان، وهذا الإجماع هو ولاية المتغلب الذي كرّسه ابن تيمية وابن جماعة وقبلهما الجويني، حتى ولو كان هذا

الإجماع من عالم واحد!!.

السلفية الوهابية حركة سياسية وظفت الدين:

لقد عمل ابن عبد الوهاب بتحالفه من ابن سعود على تأكيد منزلته ونفوذه المعرفي، خاصة بعد أن انتبه إلى العواقب السلبية لعدم وجود رجل السيف في حماية دعوته وقد ورد في كتبهم مثل كتاب (الدرر السنة في الأجوبة النجدية) ما يلي: (صار في الدرعية، عند محمد بن سعود، وأولاده، وإخوانه، وبعض الأعيان من جماعته فصار لهم قبول لهذه الدعوة، فصبروا على عداوة الناس، والكل قصدهم بالحرب، فثبتهم الله على قلتهم وكثرة من خالفهم، وقتل من قتل من أعيانهم، فصبروا وصارت الحرب بينهم سجالاتاً)، ونلاحظ استدعائه الإجماع على ولاية المتغلب صاحب السيف لإضفاء الشرعية على سلطة آل سعود، وقتال واستباحة المخالف لهم، (الدم الدم .. الهدم الهدم .. ولعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك من الغنائم ما هو خير منها!!)، حيث قال ابن عبد الوهاب: (الأئمة مجمعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا) (الدرر السننية)، على الرغم من أن الإجماع الذي اعتمده ابن عبد الوهاب في إضفاء الشرعية على ولاية آل سعود كان إجماعاً فردياً شخصياً، أي: تم ببيعة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لوحده

للأمير محمد آل سعود!! وبذلك يتبين كيف حاول ابن عبد الوهاب أن يحرر رجل السيف من مفهوم علمي بدأ يتبلور منذ وقت مبكر، ألا وهو مفهوم الإجماع، الذي يفرغه من كل سلطة ملزمة ينسبها له العلماء ويذعن لها سياسياً واجتماعياً ودينياً!!، وبذلك يصبح رجل السيف مالكا للسلطة السياسية والسلطة العلمية في آن واحد، ولا غرابة في هذا ما دام ابن تيمية قد قرر ذلك وكرس هذا المفهوم، وإذا تحقق هذا في رجل السلطة فما المانع أن يستأثر برأيه ويفرض اجتهاده على كل اجتهاد آخر؟! ليس حكم الحاكم يرفع الخلاف؟! ذلك هو المنطلق الإيديولوجي لمشروع ابن عبد الوهاب حول تنظيم دولة آل سعود الوليدة!! يقول ابن عبد الوهاب: (وبعد يجيئنا من العلوم، أنه يقع بين أهل الدين والأمير بعض الحرشة، وهذا شيء ما يستقيم عليه دين، والدين هو الحب في الله والبغض فيه، فإن كان الأمير ما يجعل بطانته أهل الدين، صار بطانته أهل الشر، وأهل الدين عليهم جمع الناس على أميرهم، والتغاضي عن زلته، وهذا أمر لا بد منه من أهل الدين، يتغاضون عن أميرهم، وكذلك الأمير يتغاضي عنهم..). (الدرر السنوية)، ومعنى هذا أن منطق ونتيجة هذه الأطروحة الشرعية يلتقيان مع الهدف الصريح للاتفاق السياسي الذي تم بين ابن سعود وابن عبد الوهاب، والتي ترمي صراحة إلى عدم تقييد طاعة رجل

السلطة، وتأويل شعار: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) باعتبار أنها حين تقيد طاعة رجل السلطة بعدم معصية الله، فإن منطقتها يستلزم القول بحدود هذه الطاعة التي تصير مشروطة، وبإمكانية عصيان رجل السيف حينما يخرج عن منطلق الشرع، غير أن الخطر الأكبر في هذه الأطروحة تكمن عند ابن عبد الوهاب، في إمكانية انتقال هذه الطاعة من آل سعود إلى عالم له تأثير في الجمهور، فيعصى الإمام حينما يأمر بالظلم، مثلاً، ويطاع الفقيه حينما يأمر بالعدل، وفي ذلك الخطر كل الخطر، في رأي ابن عبد الوهاب، حينما يصير رجل الفقه نظيراً للإمام، يأمر ويستحق الطاعة، ولو كانت في المعروف!!، (.. وأهل الدين عليهم جمع الناس على أميرهم، والتغاضي عن زلتهم، وهذا أمر لا بد منه من أهل الدين)!! (انظر: الدرر السنية)، وقال: (وقد أجمع المسلمون: على جهاد عدوهم مع الإمام سعود وفقه الله، وقد قرر أهل السنة في عقائدهم أن الجهاد ماض مع كل إمام، وهو فرض على المشهور، أو ركن من أركان الإسلام، لا يبطله جور جائر!!..) (الدرر السنية). ومفاد هذا البعد الأيديولوجي السياسي أن يصبح الإمام عندئذ ومن سواه على حق الطاعة سواء، بل إن الأخطر من ذلك، أن يطاع غير الإمام كرجل العلم مثلاً في المعروف ويعصى الإمام أو السلطان في المعصية، لذلك كان لابد من إنفاذ وجوب الطاعة،

دون أن يؤدي ذلك إلى توهينه، وتفادياً للفهم المغلوط، نص ابن عبد الوهاب أن السلطة تقوم على أساس الطاعة في كل شيء إلا فيما يمس المعروف بالضرورة من الدين، والذي لا يجرؤ أحد من الملة على الخروج عليه (ولو أن الإمام نهى عن الصلاة والصيام والحج، أو منع الحدود، أو أباح ما حرم الله صراحة لم يكن له في ذلك أمر)!!، إلا أن الملاحظ هنا أن حصر الخروج عن طاعة رجل السلطة في هذه الأحوال المعروفة بالضرورة داخل الثقافة والقيم الإسلامية المتداولة، هو من باب تحصيل الحاصل في البيئة الإسلامية، ولم يجرؤ أحد من رجال السلطة على المعارضة الصريحة لذلك الضروري من الدين، بل يمكن القول أن جل رجال السلطة قد اتخذوا من تعظيم تلك الشعائر الضرورية سلماً وذريعة لتعزيز سلطتهم، ومظهراً لكسب تأييد الجمهور لهم!!، بينما موضوع النزاع القائم لا يتمثل في احترام هذا المعروف بالضرورة من الدين، بل إن المشكل كامن فيما عدا ذلك من الأوامر والنواهي ذات الطبيعة التنظيمية والسياسية!!.. وبعد ذلك لم يبق أمام ابن عبد الوهاب إلا الشروع في تأسيس جديد لطاعة السلطة، أو الأمير، تأسيس ينتهي إلى منطلق تكريس الطاعة المطلقة غير المشروطة لآل سعود. ذلك أن الإمام إذا كان لا يطاع في الفروض المقررة بالضرورة في الملة، فإن طاعته في كل ما عدا ذلك من أوجب

الواجبات!! التي يختص بها وحده، ولا يشاركه فيها غيره، ويحق له أن ينزل بالخارج عنها أشد العقوبات!!، يعبر عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ على ذلك بقوله: (تفهمون أن الجماعة فرض على أهل الإسلام وعلى من دان بالإسلام ... وتفهمون أن الله سبحانه وتعالى جمعكم على إمامكم عبدالله بن فيصل... وقد سعى سعود بن فيصل في ثلاثة أمور كلها منكورة، نقض البيعة بنفسه، وفارق الجماعة، ودعا الناس إلى نقض بيعة الإسلام، فعلى هذا: يجب قتاله، وقتال من أعانه..). (الدرر). ويفصل عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ (والمقصود: كشف حقيقة الحال في أول الأمر وآخره، وقد تغلب سعود على جميع البلاد النجدية، وبايعه الجمهور، وسموه باسم الإمامة، وقد عرفتم: أن أمر المسلمين لا يصلح إلا بإمام، وأنه لا إسلام إلا بذلك، ولا تتم المقاصد الدينية، ولا تحصل الأركان الإسلامية، وتظهر الأحكام القرآنية إلا من الجماعة والإمامة، والفرقة عذاب وذهاب في الدين والدنيا، ولا تأتي شريعة بذلك قط، وقد تغلب من تغلب في آخر عهد أصحاب رسول الله ﷺ وأعطوه حكم الإمامة، ولم ينازعه كما فعل ابن عمر وغيره، مع أنها أخذت بالقهر والغلبة، وكذلك بعدهم في عصر الطبقة الثالثة، تغلب من تغلب، وجرت أحكام الإمام والجماعة، ولم يختلف أحد في ذلك، وغالب الأئمة بعدهم على هذا القبيل وهذا

النمط!!! ومع ذلك: فأهل العلم والدين: يأترون بما أمروا به من المعروف، وينتهون عما نهوا عنه من المنكر، ويجاهدون مع كل إمام، كما هو منصوص عليه، ولم يقل أحد منهم بجواز قتال المتغلب والخروج عليه، وترك الأمة تموج في دمائها، وتستبيح الأموال والحرمانات) (الدرر السنية). وبهذا يتبين لنا كيف أن منطق هذا التأويل السلفي الوهابي قد أدى إلى نسف محتوى آيات وأحاديث كثيرة تأمر بضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة العدل والقسط، وزاد في ترسيخ سلطة المستبد المسلم، أو كما يسمّى في القديم المستبد العادل!!، هذه بعض ملامح التراجع أو الانحطاط في الفكر الإسلامي، وتلك بعض أسبابها الرئيسية، التي ساهمت في تعميق مفاهيم كثيرة مغلوبة لا تزال جاثمة على صدورنا، ومعششة في عقولنا لحد اليوم، ولعل العقل السلفي نموذج لذلك في تكييفه للمنتوج المعرفي وتتميطه السلوكي بتلك الصبغة!!!.

السلفية من منظور معارضيتها

تناولت الصفحات السابقة السلفية من الناحية التأصيلية المجردة، أما إذا تابعنا الحراك السائد في العالم الإسلامي، نجد أن الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد الإسلامية ينقسم إلى قسمين: (موقف عقلاني). (وموقف تغريبي). وأصحاب الموقف العقلاني في ذلك صنفان هما: (اتجاه عقلاني يرتكز على تراث الفرق المختلفة)، (واتجاه عقلاني تجديدي يدعو إلى التحديث في الفكر الإسلامي المعاصر)، كما أن أصحاب الموقف التغريبي في ذلك صنفان أيضاً: (اتجاه تغريبي عالماني (دنيوي) ليبرالي، واتجاه تغريبي عالماني (دنيوي ماركسي).

ويلاحظ أن موقف الاتجاه العقلاني المرتكز على تراث الفرق المختلفة من المنهج السلفي يتمثل في ادعائه على أن (السلفية) مذهب جديد مبتدع في الدين، والتمذهب بها بدعة، فهي لا تعني إلا مرحلة زمنية وصفها الرسول ﷺ بالخيرية، وأنه ليس في الإسلام طائفة متميزة تُسمى بالسلفية، وأن الالتزام في العصر الحاضر بالمنهج السلفي الذي سار عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين أمر لا موجب له، لأن هذا المنهج إنما هو موقف اجتهادي منهم ولا يلزم غيرهم الأخذ به، وأن السلفيين ينتكرون للعقل ويغضون من شأنه وينحون به

جانبًا، ويحكمون بالضعف أو الوضع على كل ما ورد في فضل العقل من أحاديث.

أما موقف أصحاب اتجاه التحديث في الفكر الإسلامي المعاصر، يرون أن سنة رسول الله ﷺ، تنقسم إلى سنة تشريعية يلزم العمل بها، وسنة غير تشريعية لا يلزم العمل بها، وأنه يدخل في القسم الثاني مسائل باب (المعاملات) في الفقه الإسلامي، لأنه من أمور دنياهم التي هم أعلم بها، ويؤكدون على أن قضايا الاعتقاد مسائل فكرية، وأن الفكر يتغير بتغير الزمان والمكان، فالعقيدة إذن متجددة متغيرة وعلى المسلمين أن يختاروا ما يناسبهم من المناهج بحسب الظروف والملابسات التي يعيشونها، ولا بد لتجديد الإسلام وتحقيق النهضة المنشودة في وقتنا الحاضر، أن نتجاوز منهج متأخري العلماء في الأخذ بالأسلم والأحوط والأضبط، لذلك فالموقف الصحيح هو عدم المحافظة عليه بل بالانفلات منه والانطلاق بكل حرية، ويلاحظون أن الفقهاء السلفيين منغلِقون ضيقو الأفق، وأن الحياة العامة وشئون الاقتصاد والسياسة تدور من حولهم وهم لا يشعرون، وأنهم احتكروا الدين واتخذوه سرًّا من الأسرار حجبوه عن الناس، وأصبحوا بذلك وسطاء بين العباد وربهم، وسلطة مركزية تستبد بأمر الاجتهاد، وهذا لا يستوعب حقيقة أن الأحكام تتغير بتغير الزمان، وأنه لا يمكن تطبيق الشريعة

على المستجدات والظروف والأحوال المختلفة المتباينة إلا بالتأسيس على وجوب معقولية الأحكام الشرعية، وذلك: باتخاذ تحقيق المصالح أساساً للتشريع، وبجعل دوران الحكم الشرعي مع الحكمة والمصلحة لا مع العلة، ووبربط الأحكام الشرعية بأسباب نزولها، كما أن (أهلية الاجتهاد) شيء نسبي إضافي، وجملة مرنة ليس لها ضوابط ولا شرائط، وأما تلك الشروط والضوابط التي اعتمدها فقهاء السلف فما هي إلا قيود وضعها منطقة الإغريق ثم اقتبسها الفقهاء عنهم، وأنه ينبغي فتح باب الاجتهاد الحر لجمهور المسلمين بما فيهم العوام، لأنه ليس في الإسلام كنيسة أو سلطة رسمية تحتكر النظر في المسائل الشرعية والإفتاء فيها، خاصة وأن (الإجماع) حق لجميع أفراد الشعب المسلم، (لا تجتمع الأمة على ضلالة)، وأنهم استعملوه في عصور الإسلام الأولى، ثم باشر هذا الحق نيابة عنهم الفقهاء في عصور عودة الجاهلية والانحطاط، وأنه لا بد في هذا العصر من إعادة الحق إلى الجمهور عن طريق التشاور في الأحكام الشرعية، فما رآه جمهور المسلمين وسوادهم الأعظم يصبح حكماً لازماً ينزل عليه كل المسلمين، وأنه لا بد من التدرج في تطبيق الشريعة في المجتمع الإسلامي المعاصر، إذ لا يمكن تطبيقها تطبيقاً كاملاً في هذا المجتمع ولا سيما إقامة الحدود الشرعية، إلا بعد تهيئته من جميع النواحي: السياسية،

والاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، ولذا فإن الشريعة لم تطبق تطبيقاً كاملاً في أي مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي بما فيها المرحلة الأولى في عصر النبي ﷺ، كما أن العقوبات المقررة في الشرع ليست مقصودة بأعيانها بل بغاياتها، وهي الردع عن ارتكاب الجريمة، فكل ما أدى مؤداها يكون بمثابة، ولذا فإنه لا رجم في الإسلام ولا قطع ولا جلد ولا حد إلا بعد معاودة الجريمة وتكرارها والإصرار عليها، ويؤكد المجتهدون الجدد أنه لا رجم في الإسلام؛ لأن ما شاع وذاع من قول بالرجم يعتمد على طائفة من أحاديث لم ترتفع عن درجة الحسن، ولأن هذه الأحاديث مخالفة مخالفة صريحة للقرآن فلا يُعتد بها، ولأنه لو كان عقاب الزاني والزانية من المحصنين والمحصنات الحرائر الرجم حتى الموت، كان أحرى أن يُنصّ عليه تعييناً لهوله، ويؤكدون كذلك أن الفقه السلفي فقه تقليدي مؤسس على علم محدود بطبائع الأشياء وحقائق الكون وقوانين الاجتماع، وأن كتب الفقه عامة تفتقر إلى الأحكام التي ترشد المسلم إلى ما يجب عليه اتباعه في أمور التجارة والفن والسياسة، لأن أصول الفقه السلفي مطبوعة بأثر الظروف التاريخية التي نشأت فيها، فكان فقههم نظراً مجرد، كله مبالغة في التشعيب والتعقيد بغير طائل، ومقولات نظرية عقيمة لا تنتج فقهاً البتة، بل تولدُ جدلاً لا ينتهي.

واشترك الاتجاهان العالماني الليبرالي والماركسي في موقفهما من المنهج السلفي في جوانب عديدة، أهمها: خلطهم في مفهوم (السلفية)، بحيث يُدخل هؤلاء تحته كل من انتمى إلى الإسلام، سواء كان انتماؤه صحيحاً أم خاطئاً، ومن ثم التعامل مع الاتجاه الإسلامي بطريقة قائمة على مواقف مسبقة، وليست علمية حيادية وإن ادَّعوا ذلك، بحيث يتم تناوله بطريقة تحريفية تعتمد تشويه هذا الاتجاه والتنفير منه ووصمه بالتطرف والرجعية، والعقم والعجز عن الوعي بالعصر... الخ، واعتباره مشكلة كبيرة وخطراً داهماً يتهدد المجتمعات المدنية، وأنه يجب التصدي له بكل السبل، للقضاء عليه أو للحد من خطره وضرره على الأقل.

ويتمثل موقف الاتجاه العالماني (الديوي) الليبرالي، من المنهج السلفي بوجه عام في ادعائه أن أصحاب المنهج السلفي يحصرون (العلم) في الشرع وينكرون ما عداه من العلوم، كما ينكرون السببية، وأنهم يرون اشتغال القرآن على كل علم، ويرون تضاداً وتعارضاً بين العلم الحديث ومتطلبات الإيمان وروحانية الإسلام، كما يرون هذا العلم علماً غير يقيني وعديم النفع غير مستحق للطلب والتحصيل، ولذا فهم يرفضونه ويدينونه، ويتهمون السلفيين بأنهم ينتقون في طريقة عرضهم للتراث الإسلامي ما يُناسب توجهاتهم وأفكارهم، ويحجبون كل

ما يتعارض معها، ويقدمون ذلك بوصفهم الممثل لهذا التراث، وأنهم يُركزون في منهجهم في الأخذ بالإسلام وتمثله وتطبيقه على منطوق النص لا روحه، وعلى الشكليات والقشور دون الجوهر واللباب، فيركزون على الزي ومنع الاختلاط وتطبيق الحدود وأداء الشعائر، ويُغفلون التفكير في إيجاد حل للمشكلات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها مجتمعاتهم، ويرى الليبراليون أن الاقتداء بالسلف الصالح والالتزام بمنهجهم، مناف للأصالة واعتراب زمني وقفز فوق العصر، وذلك لانقطاع الخيط الذي يصلنا بزمن السلف الصالح، ولأن منهجهم لم يُطبق إلا في فترة زمنية محدودة هي فترة صدر الإسلام، ومن هذا فالمنهج السلفي يصر على الثبات المناقض للتطور ولا يؤدي التمسك به وتطبيقه في حياة المسلمين المعاصرة إلا إلى الجمود والتحجر، ذلك أن من مقررات السلفيين التثبيت بمبادئ الإسلام ونصوصه وشريعته، وهذه الشريعة ثابتة، بينما الحياة البشرية متغيرة متطورة، وإذا أُريد تطبيق الشريعة على الحياة، فإما أن تتغير الشريعة تبعًا لتغير مجال تطبيقها، فينتقض الحكم بثباتها، وتكون متطورة مسايرة للزمن في تحولاته، وهذا ما يرفضه السلفيون، وإما أن تجمد الحياة عند صورة واحدة وتُرفض صورها المستجدة التي حدثت بعد اكتمال نزول التشريع، ويصر الليبراليون على أن الإسلام دين وعقيدة وليس حكمًا وسيفًا، وأن

هناك فرقاً كبيراً بين الإسلام الدين والإسلام الدولة، وأن انتقاد الثاني لا يعني الكفر بالأول ولا الخروج عليه، وأنه لا ضرر في فصل الدين عن الدولة في الإسلام، بل فيه تحقيق لصالح الدين وصالح السياسة معاً، ويصلون إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد الإسلامية في الوقت الحاضر: لأن تطبيقها يؤدي إلى قيام دولة دينية، وهذه تقود إلى الحكم بالحق الإلهي الذي لا يتم إلا من خلال رجال الدين لانتقاد البرامج العملية اللازمة لتحكيمها، ولأن تطبيقها يهدد أمن الوطن ووحدته بإثارة الفتنة الطائفية.

أما موقف الاتجاه العالمي (الديوي) الماركسي من المنهج السلفي، يتمثل في ادعائه أن المنهج السلفي منهج رجعي ماضوي، يقدر الماضي ويحن إليه، ويجعله مقياساً للحاضر، ويقتضي الانطلاق منه دون غيره، بل البقاء فيه وحده، لعدم قابليته التحرك خطوة واحدة إلى الحاضر، ولذا فالالتزام بهذا المنهج يؤدي إلى العقم والجمود والتأخر والتخلف الحضاري، والعجز عن مواكبة التغيرات وتقديم حلول ناجعة للمشكلات الآنية، ويرون أن المنهج السلفي منهج أسطوري لا تاريخي، متعال عن الواقع، عاجز عن إدراكه، مغرق في التجريد والمثالية، وتتسم السلفية من منظورهم بالجور في نظرتها للتراث العربي الإسلامي وتعاملها معه، فهي تسعى إلى إلغاء

حركة التاريخ بفرض نسق تاريخي معين على التاريخ كله، وتقوم بإغفال أو تهميش قسم كبير من هذا التراث مما لا يوافق توجهها، ويلاحظون أن الخطاب السلفي خطاب غالٍ ينعت (السلف) بأنه (سلف صالح)، من دون تمييز بين من كان منهم صالحًا ومن كان طالحًا، ويرفع النبي ﷺ إلى مرتبة الألوهية، والصحابة رضي الله عنهم إلى منزلة الأنبياء، وكلهم كانوا بشرًا يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، وينتقد التغريبيون الماركسيون الإسلام ذاته في تشريعاته الاقتصادية كتحريم الربا والاحتكار وفرض الزكاة باعتبار أن الإسلام وفقًا لرؤيتهم يُقرّ التمايز الطبقي، ولا يحل مشكلة الفقر، كما لا يحقق العدالة للفقراء وينصفهم من قوى الاضطهاد الاجتماعي، بل يحيل ذلك إلى يوم القيامة، ويرون أن دوافع حركة الفتح الإسلامي كانت مادية أكثر منها دينية، وأن التسامح الديني الذي اتبعه الفاتحون كانت له قاعدة مادية، وهي محاولة التقليل من عدد المسيحيين الذي يدخلون في الإسلام، لكي لا تقل موارد ضريبة (الجزية) التي فرضت على غير المسلمين.

الرد السلفي على المعارضين:

ويرى السلفيون المغالون، أن هذه أفكار كافرة يروجها جهلة بالدين، من غير المستحب الرد عليهم بحجة ﴿واعرض عن الجاهلين﴾، أما الإصلاحيون منهم وأهمهم وأكثرهم انتشارًا

(جماعة الإخوان المسلمين)، يرون في ردهم على مخالفهم، بأن كل ما أقرّ عليه رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير قبل وفاته ثم لم يُنسخ هو شرع ودين يُتعبّد الله به، ولكن هذا السدين والتشريع يختلف حكمه، فإما أن يكون فرضَ عين، أو فرضَ كفاية، أو واجبًا، أو سنةً مؤكدة، أو مندوبًا، أو مباحًا، وكل من عمل شيئًا من ذلك بنية التقرب إلى الله ﷻ يثاب على فعله، وأن علماء المسلمين منذ زمن السلف الصالح كانوا يؤثرون الأخذ بالأسلم والأحوط والأضبط، والتزام الرفق في الأمور كلها، ويؤكدون على وجود فرق واضح بين مصطلحي (تغير الفتوى) و(تغير الأحكام)، فإن تغير الأحكام عندهم نسخ وهذا قد انقطع بانقطاع الوحي، أما تغير الفتوى فهو: انتقال المجتهد من حكم إلى حكم آخر لتغيّر صورة المسألة، أو ضعف مدرك الحكم الأول أو زواله أو ظهور مصلحة شرعية، أو سدًا لذريعة فساد، أو رفع حرج، مستصحبًا في ذلك الأصول الشرعية والعلل المرعية والمصالح الموافقة لمراد الله ورسوله، لذلك لا يجوز عندهم قصر الأحكام الشرعية على حوادث نزولها المتعيّنة، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولأن قصر الأحكام الشرعية على أسباب نزولها إجراء عقلائي تعسّفي ليس للداعين إليه دليل ومستند شرعي، ولأن من لوازمه إبطال حكم النصوص الشرعية وفتح الباب واسعًا للأهواء

والشهوات في تحديد ما يؤخذ وما يُرد من أحكام الشرع، ويرون أن الشريعة الإسلامية طبقت تطبيقاً كاملاً في تاريخ الإسلام، ولا سيما في صدره الأول، وأنه يجب على المجتمع الإسلامي أن يطبق شرع الله في كل مناحي الحياة تطبيقاً كاملاً في حال القدرة على ذلك، ويرون كذلك أن العقوبات المقررة في الشرع مقصودة بأعيانها وغاياتها معاً، وليس كل ما أدى مؤداها يكون بمثابة، ومن ذلك يؤكدون على إجماع علماء السلف على رجم الزاني المحصن، ويصرون على اشتغال كتب الفقه الإسلامي على الأحكام التي تُرشد المسلم إلى ما يجب عليه اتباعه، في أمور التجارة والسياسة وغيرها من المجالات، ومن ذلك يكون مفهوم العلم عند السلف، على الرغم من أنه ينصرف عند إطلاق لفظه إلى العلم الشرعي، ثم يتسع ليشمل جميع أنواع المعارف الإنسانية، كالرياضيات والطب والكيمياء والفيزياء والفلك والمنطق واللغة والأدب وغيرها، وأنهم لا يرفضون العلم الحديث، بل ينظرون إلى العلوم الكسبية نظرة معيارية أخلاقية، ومن ثم يقسمونها إلى قسمين: علم محمود، وعلم مذموم. فالمحمود: هو المنضبط بهدي الوحي الإلهي نهجاً وغاية، المحقق للمصالح المعتبرة شرعاً، الدافع للضرر عن الناس. والمذموم: هو الذي لا يحقق مصلحة معتبرة أو مباحة شرعاً، بل يقوم على الضرر والأذى وجلب الشرور والمفاسد،

كما أن الانتقاء في المنهج السلفي ليس انتقاءً تحكيمياً، يمارسه المنتقي من أجل إثبات وجهة نظر يعتمدها أو يبرر به رغبة ذاتية لديه، فيأخذ من التراث ما يوافق هذه الرغبة ويهمل ما سواه، بل هو انتقاء قائم على دراسة التراث في تاريخيته ثم نقده وتصفيته، اعتماداً على الوحي الإلهي بمقرراته وأحكامه التي يرونها حاملة لأعلى درجات الحق والموضوعية والصدق، ويركز السلفيون الإصلاحيون في نهجهم في الأخذ بالإسلام وتمثله وتطبيقه كما يدعون، على منطوق النص وروحه معاً، وعلى المظاهر والجواهر أيضاً، ويصرون على أن الاقتداء بالسلف والالتزام بمنهجهم في فهم الإسلام وتمثله والعمل به نصاً وروحاً هو عين الأصالة التي يشرف بها كل مسلم، وأن المنهج السلفي عندهم هو منهج الإسلام نفسه، قائم ومطبق ومتصل منذ فجر تاريخ الإسلام وحتى يومنا هذا، وثبات المنهج السلفي يعني الثبات على أمرين رئيسيين هما: (حقائق الإسلام الخبرية وأصوله الإيمانية)، و(أحكامه التشريعية)، وأن ثباته على هذين الأمرين لا يعني تثبيت الحياة الملتزمة به في صورة واحدة لا تتغير، لذلك فالدين كما يراه السلفيون، هو النظام العام والقانون الشامل لأمر الحياة كلها ومناهج السلوك للإنسان التي أوحى بها الله عز وجل إلى نبيه سيدنا محمد ﷺ، وأمره بتبليغها إلى الناس كافة، مع ما يترتب على التقيد بها أو عدمه

من ثواب وعقاب، وأن الدين مرتبط بالدولة في الإسلام ارتباطاً القاعداً بالبناء، فالدين أساس الدولة وموجهها، فلا يمكن تصور دولة إسلامية بلا دين، كما لا يمكن تصور الدين الإسلامي فارغاً من توجيه المجتمع وسياسة الدولة، لأنه حينئذ لا يكون إسلاماً، وأن الحكومة الدينية بصورتها الكهنوتية الكنسية لا وجود لها في الإسلام على الإطلاق، لأن الله وَكَلَّمَ سَوَى بَيْنَ الناس جميعاً من ناحية الحقوق والواجبات، ولم يجعل للتفاضل ميزاناً إلا بتقواه وَيُؤَكِّدُونَ عَلَى أَنْ (السلفية) نفي للمحاذير التي ارتبطت بوصف الماضوية، نتيجة ما حدث لحركة الارتداد الفكري نحو اليونان في أوائل عصر النهضة، وهي في حقيقتها دعوة إلى الماضي وتطلع إلى المستقبل في آن واحد، وعلماء السلف وإن كانوا يصرحون بتشددهم في التمسك بثوابت الإسلام، فهم في الوقت نفسه يحملون راية الانفتاح الحضاري، ويشجعون على الانتفاع بالعلوم الطبيعية والرياضية، بغض النظر عن عقائد أصحابها أو توجهاتهم الفكرية، والتقدم في الإسلام إنما هو تقدم أخلاقي، ومضي في تحقيق الرسالة التي أناطها الله بهذه الأمة، مع الأخذ بأسباب العمران المادي في نواحي الحياة كلها، وأن المنهج السلفي يقف في تعامله مع الواقع موقفاً إيجابياً، ليس في مجالات العقيدة والعبادة فحسب، بل وفي المجال الاجتماعي سياسياً واقتصادياً ونحوه، وأن هناك فرقاً

أساسياً كبيراً بين صلة المنهج الإسلامي بالواقع، ونظرة الاتجاهات المادية له، فنظرة هذه الاتجاهات تجعل الواقع هو الأساس الذي تتشكل منه الثقافة بتصوراتها وقيمتها وأحكامها، وأما في الإسلام فإن الواقع مجالٌ تنزّلُ أحكام التشريع الإسلامي، لتبقى تغيراته محققة لمصلحة الإنسان والمجتمع، ويؤكد السلفيون الإصلاحيون على أن الموقف الحقيقي للسلف من التراث يتمثل في العناصر ذات الصبغة المنهجية التي ترى الانفتاح المنضبط على التراث بضوابط السلفية بوصفها مرجعية معيارية، وأن يكون الانفتاح شمولياً تاريخياً يخضع للانتقاء الموضوعي، ويجادلون بإصرار على أن تشريعات الإسلام الاقتصادية تسعى إلى القضاء على التمايز الطبقي بين الناس، وإلى تحقيق العدالة بينهم، ومعالجة مشكلة الفقر والفاقة بصورة فريدة تعجز عن مضاهاتها فيها جميع الأنظمة والنظريات الاقتصادية الوضعية، رأسمالية ليبرالية كانت أم اشتراكية شيوعية.

السلفية والزندقة والتطرف

أولاً. ثقافة الوحدة وثقافة التفرقة:

لقد عمل الإسلام على بناء الوحدة كأساس للمجتمع المسلم وعبر عن ذلك الذكر الحكيم ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٩٢) وكانت عبادته تجسيداً عملياً لهذه الوحدة فالصلاة واحدة في أركانها وأذكارها وقبالتها، والصوم واحد في الوقت والشكل، والحج لكعبة واحدة ووقفة في مكان واحد وشعائر موحدة، ولا يكون للعبادات معنى ما لم تعكس شعوراً بوحدة الانتماء إلى هذا الدين العظيم، ويعزز ذلك ما دعا إليه الإسلام من ضرورة التآخي بين المسلمين ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠)، ولقد شرح النبي ﷺ مفهوم التآخي في الإسلام بقوله: (المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله ولا يحقره، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)، بل وصف المسلمين بقوله: (المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً) وأكد على ذلك بقوله: (مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)، وفي خط متواز مع الدعوة للوحدة نجد أن القرآن الكريم ينبذ التفرقة بعشرات الآيات مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا

جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿آل عمران: ١٠٥﴾، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام: ١٥٣)، وقوله ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَازَعُوا فَعَشَلُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٦)، ولعل من أهم أسباب تفشي ثقافة التفرقة هو تقليد الرجال من السلف دون عرض على ميزان الأصول، الأمر الذي لم يكن عليه الصحابة في صدر الإسلام، فهذا باب مدينة العلم الإمام على عليه السلام يقول: (نحن قوم لا نعرف الحق بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله) وهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول: (وَأُتِيْتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ، أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتَ اللَّهُ فِيكُمْ فَإِنْ عَصَيْتَهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ) وكذلك الفاروق عمر رضي الله عنه يقول: (إِذَا رَأَيْتُمْ فِيَّ اعْوَجَاجًا فِقَوْمُونِي) ويقول: (لو قيل كل الناس إلى الجنة إلا واحد لخشيت أن أكون أنا)، وعندما احتج البعض على إمام دار الهجرة مالك رضي الله عنه بفعل أو قول بعض السلف قال قولته الشهيرة وهو أمام الروضة المطهرة في الحرم الشريف: (كل الناس يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا صاحب هذا المقام) وأشار بيده إلى قبر الرسول المصطفى صلوات الله عليه وآله، ومن أعقد المسائل التي أصيب بها المسلمون والتي عملت على إفتشاء ثقافة التفرقة في مقابل ثقافة الوحدة هي مسألة ربط الإسلام بالرجال وجعل أعمالهم شريعة ودينًا يدان به الله تعالى.

والحق هو أن تكون أعمال الأفراد من السلف والخلف خاضعة للأصول، وقد لعب الزنادقة دوراً فاعلاً في تأسيس ثقافة التفرقة ونشرها في بداية القرن الثاني من البعثة المحمدية على صاحبها الصلاة والتسليم وتعميماً للفائدة نستهل محاورنا البحثية في هذا الباب بالتعرض لنشأة الزندقة.

المبحث الأول: تاريخ نشأة الزندقة:

تعريف الزندقة: نسبة إلى (زنديق) وهي كلمة أصلها فارسي قال المسعودي في مروجه أن زرادشت كتب تفسيراً لكتاب (أوستا) سماه (زند) ومن ثمَّ عرّف الفرس كل من أتى بتأويل لنصوص كتبهم يخالف ما اتفقوا على شرعيته بمصطلح (زندي) بمعنى المنحرف عن جوهر النص إلى تأويل مخالف لما اتفق على معناه، وأخذت العرب من الفرس هذا المصطلح بعد تعريبه فقالت (زنديق) وأطلقتها على كل منكر لأصل من أصول العقيدة، أو كل رأي يؤدي إلى ذلك، وانتهى الأمر أخيراً بإطلاقه على كل من يكون مذهبه مخالفاً لما أجمعت الأمة على صحته.

تاريخ الزندقة: أول من اشتهر وعرف من الزنادقة بل وأخطرهم لدرجة أن خطر مدسوساته وأكاديبه وتأويلاته لازالت سارية حيّة حتى وقتنا المعاصر يتناقلها دعاة الفتنة والطائفية وتندس بخبث واضح بين أشهر الكتب وأكثرها انتشاراً، هو المسمى سيف بن عمر التميمي الأسدي من بطن أسيد من بني

عمرو من تميم من مضر، أجمع المحدثون على أنه من أخطر
الوضاعين، بدءًا من أبي داود المتوفى سنة ٢٧٥هـ إلى ابن
حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ جميعهم انتقدوه بكلمات مثل (ضعيف)
(متروك الحديث) (ليس على شيء) (كذاب) (متهم بالزندقة)
وغير ذلك، وانتفقوا على عدم اعتبار رواياته وكذبها، والباحث
المتأمل لن يفوته أنه نادرًا ما يتفق المحدثون على مثل هذا
التوافق في جرح الرجال، مما يجعل الإنسان يتعجب من الكتاب
الذين جاءوا بعده وتناقلوا أساطيره، وقد بلغت الزندقة بهذا
الوضاع درجة أنه اخترع أكثر من مائة وخمسين صاحبياً لم
يخلقهم الله أبداً وتحدث على لسانهم هذا الزنديق، وهو الذي
اخترع شخصية عبد الله بن سبأ التي لا وجود حقيقي لها، ودبج
الأساطير التي لازال يستعملها بعض المتفقيهيين في بث الفتنة
والفرقة ودعوى الطائفية، وقد بلغت خطورة هذا الرجل الذي
توفى عام ١٧٠هـ في خلافة هارون العباسي، أنه ألف كتاب
(الفتوح والردة) وكتاب (الجمل ومسير علي وعائشة) اللذان
أصبحا من أكثر المصادر التاريخية انتشاراً حتى يومنا هذا،
والمرجح أن كتابه الأول (الفتوح والردة) كتب قبل عام ١٥٧هـ
لأن (أبي مخنف لوط بن يحيى) المتوفى عام ١٥٧هـ نقل عنه
مما يدل على انتشار كتابه قبل هذا التاريخ، والمرجح أنه ولد
في بداية القرن الثاني الهجري وبدأ الكتابة في العصر الأموي،

ومن أساطير سيف المشهورة هذا الحديث الذي رواه الطبري من حوادث ٢٢ هـ قال: (لما انهزم أهل جلولاء خرج يزدجرد كسرى الفرس يريد الري وكان ينام في محمله والبعير يسير به ولا يعرسون فانتهوا به إلى مخاضه وهو نائم في محمله، فأنبهوه ليعلم ولئلا يفزع إذا خاض البعير، فعنفهم وقال: بئسما صنعتم والله، لو تركتموني لعلمت مدة هذه الأمة، إني رأيت أني ومحمدًا نتاجينا عند الله فقال له: املكهم مائة سنة، فقال: زدني، فقال: عشرًا ومائة، فقال: زدني، فقال: عشرين ومائة سنة، فقال لك....، وأنبهتموني فلو تركتموني لعلمت ما مدة هذه الأمة؟)، ونقف على هذا الحديث قليلاً لنناقشه ثم نبين وجه دلالاته على عصر وضعه:

١- يقول سيف: إن كسرى قال: (بئسما صنعتم والله) وكسرى كان مجوسياً ويمين المجوس كانت النار المقدسة والشمس والقمر، واليمين بالله كانت معروفة عند المسلمين الذين عاش سيف بينهم.

٢- كسرى لم يكن مؤمناً بسيدنا محمد ﷺ، ولم يكن يراه أهلاً لمناجاته عند ربه، ولا يدل الحديث على شيء أوضح من بيئة سيف واضعه ومؤلفه كذباً، ويدل كذلك على رأيه في الإسلام الذي يؤمن المسلمون بأنه سيكون إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهذا دليل على نفاق سيف الذي وضع على

لسان كسرى أنه قال: (لو تركتموني لعلمت ما مدة هذه الأمة)، ولعله كان يعتقد بمعتقده الفاسد الذي يرى انقراض الأمة الإسلامية بسبب ما كان يعلمه من نشاط الزنادقة المحموم لهدم الإسلام، أو بفعل الغزوات الخارجية من الفرس والروم.

وهنا لا بد من الإشارة إلى تاريخ الطبري الذي لا يتردد في نقل روايات سيف، وهذا يدل على أن كتاب التاريخ والسير لم يكونوا في كفاءة أهل الحديث واحترازهم وتدقيقهم في صحة الرواية في متنها وسندها، بل أن كتاب التاريخ ينقلون كل الروايات دون نقد أو تمحيص أو انتخاب وهذا ليس بالعمل العلمي الذي يعتد به ويعتمد عليه، ولهذا تكون بعض رواياتهم أقل اعتباراً من روايات الحديث، وبالرغم من ذلك علينا أن نعذرهم فهم على الأقل قد جمعوا كمية من الأخبار ويبقى دور المحقق الواعي لينتخب الإرث من الموروث، ويميز الصحيح من السقيم.

ومن أدلة الوضع الأخرى أن أغلب رجال سيف ورواته لم ينقل عنهم غيره، مما يؤكد صفة الوضع وخلق الشخصيات، وقد أشار سيف إلى أساطير يستحيل على العقل تصديقها مثل تحول الصحراء إلى مياه للجيش الإسلامي، ومياه البحر إلى رمال، وأن الأبقار أخبرتهم عن مخبئها إلى غير ذلك، مثل اختراعه لشخصية عبد الله بن سبأ اليهودي المجهول الذي اندس بين

أصحاب النبي و يقوم بأغوائهم و يحرض الناس على الثورة ضد عثمان رضي الله عنه و يتسبب في قتله، و يحرض على المعركة بين علي و طلحة و الزبير يوم الجمل و يكون بذلك قد زرع بذور الفتنة في حقل المسلمين، لازالت حشائشها الطفيلية السامة تعيق نمو الزرع المثمر حتى يومنا هذا، و نجد كذلك أن سيف هذا صرف وقتاً طويلاً في اختلاق أبطال أسطوريين من تميم قبيلته التي يرجع إليها أصله و هو الذي ولد و عاش بالكوفة في عصر الأمويين الذين مجدهم في كتبه و أساطيره و ربط بينهم و بين مضر أصل قبيلة تميم؛ لذلك اخترع منهم الصحابة و قادة الجيوش و الشعراء و اخترع لأجلهم الأحاديث و المعارك و القصائد في عصر كانت فيه العصبية القبلية هي السائدة، و لأجل هذا المجد مات منهم في خيال سيف المريض الملايين و عدداً كبيراً من الأسرى ليخلد الشعر و الشعراء الوهميين الأبطال من مضر و تميم و بنو عمرو فرعه الذي يرجع إليه أصله، و كل هذا شوش على عقيدة الكثيرين و أعطى غير المسلمين فهماً خاطئاً عن الإسلام، و قد كان سيف هذا بارعاً في مزيفاته إلى حد أنهم تقبلوها كحقائق تاريخية لازال الكثيرون يحاججون بها حتى اليوم على أنها من أفعال و أقوال السلف الصالح، و وجد المغالون و المتطرفون مادتهم لترويج غلوهم و تطرفهم في روايات سيف و أمثاله، و ما عليك أيها الأخ المشفق

إلا أن تهوّن على نفسك وأن تصبر على ما يقولون واهجرهم هجرًا جميلاً، وكن داعياً للحق الذي لا يدرك إلا بالعلم والتمحيص والابتهاال إلى الله حتى يريك الحق ويرزقك اتباعه ويريك الباطل ويرزقك اجتنابه، واصبر على ما سوف يقولونه في حقك، واعلم أنه لا أكمل ولا أعقل من سيد المرسلين صلوات الله عليهم وقد قالوا عنه أنه ساحر ومجنون، وأي كلام أجل وأصدق من كلام رب العالمين وقد قالوا: إنه أساطير الأولين، وإياك أن تشتغل بخصامهم وتطمع في إفحامهم فتطمع في غير مطمع، أما سمعت قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ * لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾ (الحجر: ١٤، ١٥)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (الأنعام: ٧).

اعلم أخي المؤمن أن الحق والضلال وسرهما، لا ينجلي للقلوب المدنسة بطلب الجاه والمال وحبهما، بل لا ينكشف إلا للقلوب التي طهرت من وسخ الدنيا، ثم نورت بالذكر الصافي، وغذيت بالفكر الصائب، وزينت بملازمة حدود الشرع، حتى فاض عليها النور من مشكاة النبوة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، وصارت كأنها مرآة مجلوة، وصار مصباح الإيمان في زجاجة قلبه، يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار،

واترك أهل الزنادقة الذين اتخذوا الهوى إلهًا لهم، وعبدوا حكمهم، وكان الدينار قبلتهم، والرعونة شريعتهم، والشهوات إرادتهم، وخدمة السلاطين عبادتهم، والوسواس ذكرهم، وفكرهم استنباط الحيل للتدجيل على المسلمين، وكيف لهؤلاء تمييز الصحيح من السقيم، أباإلهام إلهي وقلوبهم لم تفرغ من الهوى وحب الدنيا، أم بكمال العلم وبضاعتهم في العلم فقه الحيض والمرحاض وإطلاق اللحية وتشمير السروال هيهات هيهات...، فأعرض عن تولى عن ذكر الله ولم يرد إلا الحياة الدنيا ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ (الكهف: ٢٨).

إن أفكار الزنادقة هي التي أسست للتطرف وزينت للمتطرفين تكفير من يختلف معهم لاعتقادهم أن الحق لا يجري إلا مجراهم وهم لذلك كفروا من أقر الله بالوحدانية ولسيدنا محمد بالرسالة لمجرد اختلافه معهم في فرع ليس من الأصول التي يجب معرفتها من الدين بالضرورة، فهل هناك أساس عقلي أو نقلي للتكفير بسبب الاختلاف المذهبي؟.. دعنا نحاول الإجابة من الكتاب والسنة.

التطرف وأثره في تكفير الغير دون أساس

أخي المؤمن كل من يعتقد أن مذهبه فقط هو المذهب الحق، وأن من يعتقد أو يقلد أحد المذاهب الأخرى من تلك التي أجمع المسلمون على جواز تقليدها والتعبد بها على خطأ، ثم يكفره، فاعلم أنه زنديق، واعلم أنك إن أنصفت علمت أن من جعل الحق وقفاً على واحد من الفقهاء والعلماء بعينه فهو إلى الكفر والتناقض أقرب وذلك لما يلي:

(١) أما الكفر: فلأنه أنزل شيخه أو من قال بقوله، منزلة النبي المعصوم من الزلل، الذي لا يثبت الإيمان إلا بموافقته، ولا يلزم الكفر إلا بمخالفته.

(٢) وأما التناقض: فهو في حقيقة أن ما رآه حجة عليه، وكل يرى بنظره، فكانه يقول لغيره قلدي في مذهبي وعليك أن ترى بنظري وهذا يستحيل.

والحقيقة التي يجب على كل مسلم التمسك بها هي معرفة حد الكفر، وشرح هذا يطول ولكن إيجازه لمعرفة العلاقة الصحيحة التي تعصم الإنسان من تكفير أهل القبلة من أصحاب المذاهب والمدارس الفقهية الإسلامية وإن اختلفت طرقهم ما داموا متمسكين بقول (لا إله إلا الله محمد رسول الله) صادقين بها، غير مناقضين لها، يكون بإدراك أن الكفر هو (تكذيب الرسول ﷺ في شيء مما جاء به) والإيمان هو (تصديقه في جميع ما

جاء به)، وهذا لأن الكفر حكم شرعي وليس اجتهاد عقلي، ومعناه الحكم بإباحة الدم والمال والخلود في النار، وهذا لا يدرك إلا بنص، أو قياس على منصوص، وقد وردت النصوص في اليهود والنصارى والبراهمة والزنادقة والدهرية وكلهم مشركون مكذبون للرسول، وتكذيب الرسل هو العلاقة المطردة المنعكسة، ومما ذكر سنجد أن جهال كل فرقة تكفر مخالفتها وتنسب ذلك إلى تكذيب الرسول ﷺ، فالحنبلي يكفر الأشعري زاعماً أنه كذب الرسول في إثبات الفوق لله تعالى، وفي الاستواء على العرش، والأشعري يكفر الحنبلي لأنه كذب الرسول وشبهه الله الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، والأشعري يكفر المعتزلي زاعماً أنه كذب الرسول في جواز رؤية الله تعالى وفي إثبات العلم والقدرة والصفات له، والمعتزلي يكفر الأشعري لأنه كذب الرسول في التوحيد زاعماً أن إثبات الصفات تكثير للقديم، ولا يمكن أن يخرج الإنسان من هذه الورطة إلا بمعرفة حد التكذيب والتصديق وحقيقتهما، فينكشف له غلو هذه الفرق وإسرافها في تكفير بعضها بعض، ولذلك فإن معرفة حقيقة التصديق هي الاعتراف بوجود ما أخبر الرسول ﷺ بوجوده، وللوجود خمس مراتب، وبسبب الغفلة عن هذه المراتب نسبت كل فرقة مخالفتها للتكذيب، ومراتب الوجود هي: (ذاتي، وحسي، وخيالي، وعقلي، وشبهي)، ومن اعترف بوجود

ما أخبر الرسول ﷺ عن وجوده بوجه من هذه الوجوه الخمسة فليس بمكذب على الإطلاق ولتحقيق ذلك ننقل شرح مراتب الوجود:

١- **الوجود الذاتي:** هو الوجود الحقيقي الثابت خارج الحس والعقل ويأخذ الحس والعقل عنه فيسمى أخذه إدراكًا، وهذا كوجود السماء والأرض والحيوان والنبات، وهو ظاهر بل هو المعروف الذي لا يعرف الأكثرون للوجود معنى سواه.

٢- **الوجود الحسي:** فهو ما يتمثل في القوة الباصرة (العين) مما لا وجود له خارجها، فيكون موجودًا في الحس، ويختص به الحاس ولا يشاركه غيره، مثل (الحلم) الذي يشاهده النائم، والخيال الذي يشاهده المريض النفسي يقظة، الذي تتمثل له صورة لا وجود لها خارج حسه، وما يتمثل للأنبياء والأولياء في اليقظة والصحو، من صور جميلة تحاكي جواهر الملائكة، ينتهي إليهم الوحي والإلهام بواسطتها، فيتلقون من أمر الغيب في اليقظة ما يتلقاه غيرهم في المنام، وذلك لشدة صفاء باطنهم كما قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (مريم: ١٧) ورؤية الرسول ﷺ لجبريل وقد رآه في عدة صور ولم يره على صورته إلا مرتين، وكذلك مثل من يرى الرسول ﷺ في المنام وقد قال: (من رآني فقد رآني حقًا، فإن الشيطان لا يتمثل بي)، ولا يعني ذلك انتقال شخصه من روضته بالمدينة المنورة

إلى موضع القائم، بل هي على سبيل وجوده في حس النائم.

٣- **الوجود الخيالي:** هو صورة هذه المحسوسات إذا غابت عن حسك، فإنك تستطيع أن تخرع في خيالك صورة حيوان أو إنسان أو أي شيء وأنت مغمض العينين، حتى كأنك تشاهده، وهو موجود بكمال صورته في خيالك داخل دماغك لا خارجه.

٤- **الوجود العقلي:** هو أن يكون للشيء روح، وحقيقة، ومعنى، فيتلقى العقل مجرد معناه، دون أن يثبت صورته في الخيال أو الحس أو خارج، فللقلم مثلاً صورة ولكن حقيقته ما تكتب به المعارف والعلوم وهذا ما يتلقاه العقل من غير أن يكون مقروناً بصورة مادة القلم قصب أو خشب أو معدن.

٥- **الوجود الشبهي:** وهو أن يكون نفس الشيء موجوداً لا بصورته ولا حقيقته لا في الخارج ولا في الحس ولا في الخيال ولا في العقل ولكن يكون الموجود شيئاً يشبهه في خاصة من خواصه وصفة من صفاته.

ومن هذه المراتب الخمسة ودرجاتها في التأويل نشرحها كما

يلي:

أ- **الوجود الذاتي:** لا يحتاج إلى مثال وهو الذي يجري على الظاهر ولا يؤول لأنه الوجود المطلق الحقيقي كإخبار الرسول صلى الله عليه وآله عن العرش، والكرسي والسموات السبع كونها أجسام حقيقية أدركت بالحس والخيال أو لم تدرك.

ب- الوجود الحسي: مثل قول الرسول ﷺ: (عرضت عليّ الجنة في عرض هذا الحائط)، فمن قام عنده البرهان على أن الأجسام لا تتداخل وأن الصغير لا يسع الكبير حمل ذلك على أن نفس الجنة لم تنتقل إلى الحائط لكن تمثل للحس صورتها في الحائط حتى كأنه يشاهدها، ولا يمتنع أن يشاهد مثال شيء كبير على شيء صغير كما نشاهد اليوم على شاشات التلفاز التي هي أقل من مساحة الحائط يمكن للمشاهد أن يرى من خلالها العالم بكامله، كما أنه يمكنك أن تتخيل أن الجنة على حجم الحائط وأنت مغمض العينين في خيالك.

ج- الوجود الخيالي: ومثاله قوله ﷺ: (كأني أنظر إلى يونس بن متى عليه عباةتان قطوانيتان، يلبي وتجييه الجبال، والله تعالى يقول له: لبيك يا يونس)، والظاهر أن هذا إنباء عن تمثّل الصورة في خياله، إذ كان وجود هذه الحالة سابقاً على وجود الرسول ﷺ وقد انعدم ذلك ولم يعد موجوداً في الحال، ويمكن القول أيضاً تمثّل هذا في حسه حتى صار يشاهده كما يشاهد القائم الصورة، وقوله: كأني أنظر، يدل على أن غرضه كان التفهيم بالمثال لا عين الصورة.

د- الوجود العقلي: فأمثله كثيرة منها قوله ﷺ: (إن الله خمّر آدم بيده أربعين صباحاً)، فقد أثبت الله تعالى يداً، ومن قام عنده البرهان على استحالة (يد) لله تعالى كجارحة محسوسة أو

متخيلة، فإنه يثبت لله سبحانه يدًا روحانية عقلية بأن يثبت معنى اليد وحقيقتها وروحها دون صورتها، وكذلك ما ذهب إليه أن اليد عبارة عن صفة لله تعالى كالقدرة والكرم والرحمة وغيرها.

هـ- الوجود الشبهي: فمثاله الغضب والشوق والفرح وغير

ذلك مما ورد في حق الله تعالى، فالغضب مثلاً حقيقته أنه غليان القلب لإرادة التشفي، وهذا لا ينفك عن نقصان وألم، فمن قام عنده البرهان على استحالة ثبوت نفس الغضب لله تعالى ثبوتاً ذاتياً وحسياً وخيالياً وعقلياً، نزله على ثبوت صفة أخرى يصدر منها ما يصدر من الغضب في حقيقة ذاته، ولكن في صفة من الصفات تقارنها، وأثر من الآثار يصدر عنها وهو الإيلام مثلاً.

مما سبق نعلم علم اليقين أن كل من نزل قولاً من أقوال صاحب الشرع على درجة من هذه الدرجات، فهو من المصدقين، والتكذيب أن ينقض جميع هذه المعاني، ويزعّم أن ما قاله لا معنى له وذلك هو الكفر المحض والزندقة، وتتكّـب جادة الصواب هو تكفير المؤولين الذين يلازمون قانون التأويل، وما من فريق من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه، فأبعد الناس عن التأويل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عليه، وأبعد التأويلات عن الحقيقة وأغربها أن تجعل الكلام مجازاً أو استعارة، ونعني بذلك الوجود العقلي والوجود الشبهي، اللذان أسلفنا ذكرهما، ونجد أن الحنبلي مضطر إليه وقائل به وقد قام

الإمام أحمد بتأويل ثلاثة أحاديث وهي:

١- قوله عليه السلام: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض) حيث قام البرهان عنده على استحالة ظاهره، فقال: اليمين تقبل في العادة تقريبًا إلى صاحبها والحجر الأسود يقبل أيضًا تقريبًا إلى الله تعالى فهو مثل اليمين لا في ذاته ولا في صفات ذاته ولكن في عارض من عوارضه، وسمي لذلك يمينًا، وهذا هو الوجود الذي سميته الوجود الشبهي وهو أبعد وجوه التأويل، فانظر كيف اضطر إليه أبعد الناس عن التأويل.

٢- قوله عليه السلام: (قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن)، حيث قام البرهان عنده على استحالة وجود إصبعين لله تعالى حسًا فتأوله على روح الإصبعين، وهي الإصبع العقلية الروحانية التي يتيسر بها تقليب الأشياء وبها يقلب الله تعالى القلوب فكني بالإصبعين عنهما.

٣- قوله عليه السلام: (إني لا لأجد نفس الرحمن من قبل اليمين) وتأوله على ما عرف عن أهل اليمن من رقة ولطف ورحمة أو أن الرياح التي تهب على الحجاز من جهة اليمن ناعمة .

وقد اقتصر أحمد بن حنبل عليه السلام على تأويل هذه الأحاديث الثلاثة؛ لأنه لم تظهر عنده استحالة إلا في هذا القدر، وقد تجاوز الأشعري إلى تأويل ظواهر كثيرة لزيادة بحثه، والمعتزلة أشد توغلًا في التأويلات؛ ومن هنا نعلم أن كل فريق

وإن بالغ في ملازمة الظواهر فهو مضطر إلى التأويل، إلا أن
يجاوز الحد في الغباوة والجهل فيقول مثلاً: الحجر الأسود يمين
الله تحقيقاً، ومن انتهى إلى هذا الحد من الجهل فقد انخلع من
ربطة العقل ولا يكون إلا زنديقاً.

قد علمنا اتفاق الفرق من أهل القبلة على درجات التأويل
الخمس، وأن ذلك ليس من حيز التكذيب الموجب للتكفير، فيجب
أن نعم أيضاً أن جواز ذلك موقوف على قيام البرهان على
استحالة الظاهر، والظاهر الأول هو الوجود الذاتي فإنه إذا ثبت
ألزم الجميع، فإن تعذر فالوجود الحسي فإن تعذر فالوجود
الخيالي أو العقلي وإن تعذر فالوجود الشبهي المجازي، ولا
رخصة للعدول على درجة إلى ما دونها إلا بضرورة البرهان،
ويرجع الاختلاف على التحقيق إلى البراهين، إذ يقول الحنبلي:
لا برهان على استحالة اختصاص الباري بجهة فوق، ويقول
الأشعري: لا برهان على استحالة الرؤية، وكان كل واحد لا
يرضى بما ذكره الآخر ولا يراه دليلاً قاطعاً، وكيفما كان فلا
ينبغي أن يكفر كل فريق غيره بمجرد أن يراه غلطاً في
البرهان، يجوز مثلاً أن يراه ضالاً عن الطريق الثابت عنده، أو
أنه مبتدعاً من حيث أنه ابتدع قولاً لم يعهد من السابقين
التصريح به، وعن هذا يتضح أن هناك مقامين:

المقام الأول: مقام العوام، والحق فيه الاتباع والزجر عن

الخوض في الكلام وتتبع ما تشابهه من الكتاب والسنة كما روي عن الإمام مالك رضي الله عنه، أنه سئل عن الاستواء فقال: (الاستواء معلوم، والإيمان به واجب، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة).

المقام الثاني: بين أهل العلم الذين اضطربت مآثراتهم المرورية، فينبغي أن يكون بحثهم بقدر الضرورة، وتركهم الظاهر لا يكون إلا بضرورة البرهان القاطع، ولا ينبغي أن يكفر بعضهم بعضاً بأن يراه غلطاً فيما يعتقد به برهاناً، وليكن للبرهان بينهم قانون متفق عليه، فإنهم إن لم يتفقوا في الميزان لم يمكنهم دفع الخلاف بالوزن، مع العلم بأنه لا يستحيل الاختلاف، إما لقصور بعضهم عن إدراك تمام شروطه، وإما رجوعهم إلى الطبع والعادة دون الوزن بالميزان الشرعي، أو لاختلافهم في العلوم التي هي مقدمات البراهين، فالعلوم التي هي أصول البراهين تجريبية وتواترية وغيرها، والناس يختلفون في التجربة والتواتر، فقد يتواتر عند الواحد ما لا يتواتر عند غيره، وقد يتولى تجربة لا يتولاها مخالفه، أو لالتباس قضايا الوهم بقضايا العقل، أو لالتباس المصطلحات بالضروريات والأوليات ولكن الثابت أنهم إذا تمكنوا من موازين الاختلاف وحققوها، أمكنهم الوقوف عند ترك العناد على مواقف الغلط والعزة بالإثم.

ومن ذلك يمكن القول أن التأويل دون برهان قاطع يؤدي إلى الزندقة، ويدفع إلى الغلو والتطرف، فكثير من السذج ينساق لمقولات الزنادقة ويبادر إلى التأويل بغلبات الظنون من غير برهان قاطع، ويبادر إلى التكفير دون أن ينظر إن كان التأويل في أمر لا يتعلق بأصول العقائد ومهماتنا وذلك لا يلزم التكفير، مع وجوب ردع من يغير الظاهر ويتأوله بغير برهان قاطع، وهذه هي الزندقة بعينها، التي يجب تكفيرها قطعاً، وكذلك من يقول جاز للرسول الكذب لإصلاح الناس، فليس بكاذب عندهم من أصلح غيره فقال ما فيه صلاحهم وإن لم يكن ما قاله موجوداً، وهذا باطل قطعاً؛ لأنه تصريح بالكذب وهذه أول درجات الزندقة، وفي لفظ لحديث مشهور في بعض الروايات: (ستفترق أمتي إلى بضع وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا الزنادقة) أورده الغزالي في كتاب (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة)، وظاهر الحديث يدل على أنه أراد به (الزنادقة) من أمته، إذ قال: (ستفترق أمتي) ومن لم يعترف بنبوته فليس من أمته، ومن ذلك نعلم أن الزنادقة قد يقولون مقولة التوحيد ظاهراً، ولكنهم من أهل النار ولا نعلم معنى للزندقة إلا هذا، وحيث أنه يطول شرح الزندقة وما يكفر ولا يكفر وذلك يحتاج مجلدات فلا مجال أمامنا إلا أن نقنع بوصية وقانون:

أما الوصية: أن تكف اللسان عن أهل القبلة ما أمكنك، ما

داموا قائلين بلا إله إلا الله محمد رسول الله، غير مناقضين،
والمناقضة تجوز الكذب على رسول الله ﷺ بعذر أو بغير
عذر، ويجب أن نعلم أن التكفير فيه خطر، والسكوت لا خطر
فيه.

أما القانون: فهو أن تعلم أن النظريات قسمان: قسم يتعلق
بأصول القواعد، وقسم يتعلق بالفروع، وأن أصول الإيمان ثلاثة
هي الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر، وما عداه فروع،
واعلم أنه لا تكفير في الفروع أصلاً إلا في مسألة واحدة، وهي
أن ينكر أصلاً دينياً علم من الرسول ﷺ بالتواتر، قد يكون
في بعضها تخطئة كما في الفقهيات، وفي بعضها تبديع كالخطأ
المتعلق بأحوال الصحابة، أما تكذيب الرسول ﷺ يوجب
التكفير وإن كان من الفروع، فلو قال قائل مثلاً: البيت الذي
بمكة ليس الكعبة التي أمر الله بالحج إليها فقد كفر، لأن ذلك
ثبت تواتراً عن الرسول ﷺ، وكذلك من رمى السيدة عائشة
ﷺ بالفاحشة وقد نزل القرآن ببراءتها فهو كافر، وهذا ما قال
به الزنديق الكافر سلمان رشدي، أما من أنكر ما ثبت بأخبار
الأحاد فلا يلزمه به الكفر، هذا حكم الفروع، أما الأصول
الثلاثة، وكل ما لم يحتمل التأويل في نفسه وتواتر نقله، ولم
يتصور أن يقوم برهان على خلافه فمخالفته تكذيب محض،
والتكذيب زندقة وكفر، أما ما يتطرق إليه احتمال التأويل ولو

بالمجاز البعيد فننظر إلى البرهان، فإن كان قاطعاً وجب القول به، ولكن إن كان في إظهاره مع العوام ضرر، لقصور فهمهم، فأظهاره بدعة، وإذا لم يكن البرهان قطعياً، لكن يفيد ظناً غالباً، وكان مع ذلك لا يعلم ضرره في الدين، كنفى المعتزلة الرؤية على الله تعالى، فيكون ذلك بدعة وليس بكفر، وأما ما يظهر له ضرر فإنه يقع في محل الاجتهاد والنظر فيتحمل أن يكفر ويتحمل أن لا يكفر مثل قول بعض أدياء الصوفية أنه بلغ حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت له المحرمات فهذا ممن لا شك في زندقته ووجوب قتله وإن كان في الحكم بخلوده في النار نظر، ولا ينبغي أن يظن أن التكفير ونفيه ينبغي أن يدرك قطعاً في كل مقام، لأن التكفير حكم شرعي ينتج عنه إباحة المال وسفك الدم والحكم بالخلود في النار، ومأخذه كما أخذ سائر الأحكام الشرعية، تارة يدرك بيقين وتارة بظن غالب وتارة يتردد فيه، ومهما حصل تردد فالوقف فيه عن التكفير أولى، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل، لأن معرفة ما يقبل التأويل وما لا يقبله ليس بالهين بل لا يستقل به إلا الماهر الحاذق في علم العربية العارف بأصولها وعادة العرب في استعمال استعاراتها وتجاوزاتها ومناهجها في ضرب الأمثال، ومن أشد الناس غلواً وإسرافاً في التكفير الطائفة الوهابية التي تدعي السلفية الذين كفروا عوام المسلمين

وزعموا أنه من لا يقول بقولهم ومن لا يعرف الأدلة الشرعية بأدلتهم التي حررها شيخهم محمد عبد الوهاب التميمي النجدي فهو كافر، فهؤلاء ضيقوا رحمة الله الواسعة على عباده وجعلوا الجنة وقفاً على شردمة يسيرة من القائلين بقولهم ممن جهلوا ما تواتر من السنة، وقد كفروا الأشاعرة والماتريديّة وأهل التصوف واعتبروا أن حجتهم أكثر علمية من فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية بل ومن خالفهم من الحنابلة الذين يدعون الانتماء لمنهجهم في الاستنباط والتحقيق، ووصل الأمر إلى تكفير المذاهب الشيعية خاصة الإسماعيلية والإمامية وحتى الزيدية وتقولهم على الإباضية ومن ذلك نعلم أنهم كفروا وبدعوا وفسقوا أكثر من ٩٥% من أهل القبلة الذين قال فيهم سيد الخلق: (لا تجتمع أمتي على ضلالة).

والطامة الأكبر أن أتباع هذا المذهب المنحرف المخالف للغالبية العظمى من أمة الإسلام تمكنوا من السيطرة على الحرمين الشريفين وفرضوا مذهبهم على الحجاج والمعتمرين ومنعوا العلماء من غيرهم من أن ينتفع الناس بعلمهم وفتاواهم وقد نتج عن ذلك انحراف خطير شوّه الصورة، وأعاق الدعوة، ومنع الإسلام من الانتشار، ناهيك عن أنهم استباحوا دماء المسلمين وأموالهم، هذا ما رأيناه في الجزائر ومصر واليمن والعراق وسورية وإندونيسيا وغيرها من ديار الإسلام، الأمر

الذي بات معه مواجهة هذا التيار فاسد العقيدة والعبادات
والمعاملات ضرورة واجبة لن يستقيم حال الأمة إلا بمواجهته
وإظهار جهله واقتلعه من جذوره، وأهم خطوة واجبة الإخذ
هي تطهير الحرمين الشريفين من رجس دعاة التكفير، وإلى أن
يكون ذلك لا مناص من تحصين شبابنا من إفكهم، وهذا لن
يكون إلا بإعادة الاعتبار للمدارس الفقهية التي أجاز الفقهاء
التعبد بها خاصة التي سادت في منطقتنا منذ مئات السنين وذلك
بالتوسع في تعليم أصول الدين وفقاً لمناهجها والتبحر في
علومها وتحقيق مخطوطاتها وتكريم من لازال على قيد الحياة
من كبار مشايخها، ثم التأكيد على الشورى باعتبارها أصل من
أصول الدين تحقق منعة المجتمع الإسلامي من كل الضلالات
المادية والمعنوية.

الشورى وبناء الدولة الإسلامية

أولاً: مفهوم الشورى

الشورى في اللغة: المشورة، والمشاورة: استخراج الرأي، يقال: شاورته في الأمر، استشرته، وطلبت منه المشورة. والشورة، والشارة: الحُسن والهيئة، يقال: شارَ الرجل، إذا حسن وجهه،، وشارَ العسل: استخرجه واجتناه من مواضعه، وشارَ الدابة: عرضها للبيع، كأنه من الشور، وهو عرض الشيء وإظهاره.

والخلاصة: فالشورى الإظهار، والاستخراج.

الشورى في الاصطلاح: قال الأصفهاني رحمه الله: [هي استخراج الرأي، بمراجعة البعض إلى البعض]، ويقول ابن العربي رحمه الله: [هي الاجتماع على الأمر، ليستشير كل واحد منهم صاحبه، ويستخرج ما عنده]، وقال الطاهر بن عاشور رحمه الله: [هي أن قاصد عمل يطلب ممن يظن فيه صواب الرأي والتدبير، أن يشير عليه بما يراه في حصول الفائدة المرجوة من عمله]، وعرفها الدكتور جابر الأنصاري بقوله: [هي استطلاع رأي الأمة، أو من تندبه عنها في الأمور العامة المتعلقة بها]، فالتعريف تتفق على معنى واحد للشورى، فتفيد أنها قائمة على تبادل الآراء للتوصل إلى الرأي الأصوب.

الشورى في القرآن الكريم:

وردت كلمة الشورى في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع:
أولها: في خطاب موجه لولي الأمر. وثانيها: في خطاب موجه
للأمة الإسلامية. وثالثها: في أمر اجتماعي.

١- قال الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ
عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

وجه الدلالة: أمر الله نبيه أن يشاور المسلمين؛ تطبيياً
لنفوسهم، ورفعاً من أقدارهم، ولتصير سنة، فإذا عزم على ما
تريد إمضاءه من الشورى، فتوكل على الله .

٢- قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنِهِمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: ٣٨).
وجه الدلالة: إن طابع الشورى في الجماعة كان مبكراً، وكان
مدلوله أوسع وأعمق من محيط الدولة، وشئون الحكم فيها، إنه
طابع ذاتي للحياة الإسلامية، وسمة مميزة للجماعة المختارة
لقيادة البشرية.

٣- قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا
وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ (البقرة: ٢٣٣).

وجه الدلالة: في الآية دليل على إباحة الله تعالى للوالدين
التشاور في الرضاة، فيما يؤدي إلى إصلاح الصغير، وذلك
موقوف على غالب ظنونهما لا على الحقيقة واليقين.

الشورى في السنة المطهرة:

قال رسول الله ﷺ: (المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ) [أخرجه الترمذي]. **وجه الدلالة:** أفاد الحديث أن من أفضى إلى أخيه بسره، وأمنه على نفسه، فقد جعله بمحلها، فيجب عليه ألا يخون المستشير بكتمان مصلحته، وألا يشير عليه إلا بما يراه صواباً، فهو أمين على ما استشير فيه .

ثانياً: أهمية الشورى في حياة الأمة

تعد الشورى ركيزة أساسية في بناء الدولة الإسلامية، بل هي من أسس الحكم في الإسلام، ومن أبرز خصائصه؛ فالشورى تحتل مكان الصدارة في عداد المبادئ التي جاء بها الإسلام، وأرسى دعائم دولته عليها ولأهميتها سمي الله تعالى سورة في القرآن الكريم باسم الشورى، ومدح أهل الشورى في معرض حديثه عن فرائض كلية في الإسلام؛ ليدل على عظيم شأنها ومكانتها، فالأمة تعيش على وجه الأرض بالخيرية من السعادة في تطبيقها؛ لهذا المبدأ قال رسول الله ﷺ: (إِذَا كَانَ أَمْرًاؤُكُمْ خِيَارُكُمْ، وَأَغْنِيَاؤُكُمْ سَمَحَاؤُكُمْ، وَأُمُورُكُمْ شُورَى بَيْنَكُمْ، فَظَهَرَ الْأَرْضِ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ بَطْنِهَا).

والشورى في الأمة مبدأ أصيل، وصفة لازمة، بدونها تفقد الأمة صلاحها كما لو تركت الصلاة أو الصيام، حيث ترتكز عليها كل دولة راقية تنتشد لرعاياها الأمن والاستقرار، والفلاح والنجاح؛ ذلك لأنها الطريق السليم التي يتوصل بها إلى إجراء

الآراء والحلول، لتحقيق مصالح الأفراد، والجماعات، والدول، وما تمسك المسلمون بالكتاب والسنة، فإنهم لن يضلوا بقرار يصدرونه بالشورى، ولا يجمعون على باطل، كما روي عن رسول الله، وتلك العصمة النسبية من الباطل لنتيجة الشورى العامة، تؤكد جليل شأنها في الحياة الإسلامية، والسياسية.

والشورى في الإسلام أصل مشروعية الولاية العامة على الأمة، وهي الشورى السياسية، قال عمر: [فَمَنْ بَايَعَ امْرَأً مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ لَا بَيْعَةَ لَهُ وَلَا لِلَّذِي بَايَعَهُ]، وقد تفرد الإسلام بهذا المبدأ الأصيل، وأقره سلوكاً عاماً في المجتمع، وأسلوباً في إدارة الشؤون العامة، حتى ربط به العالم ابن عطية رحمه الله شرعية الحكم فقال: [إن من لا يستشير أهل العلم والدين، فعزله واجب لا خلاف فيه].

والشورى تحتاج إليها كل جماعة ترغب في إصلاح شأنها وتقدم بلادها؛ لأنها من أهم أسباب صلاح المجتمع، ومن أهم أسس الحضارة الإسلامية الإنسانية، وتشتد حاجة الأمة إلى الشورى حرصاً على استمرار حضارتها واضطراب تقدمها، إن الشورى مطلب الأمم الواعية المتتورة ويكفي هذا دليلاً على عظمة نظام الشورى أساساً من أسس الشريعة الإسلامية الخالدة.

ثالثاً: حكم الشورى وفوائدها

لمكانة الشورى في الإسلام، باعتبارها دعامة وركيزة أساسية في بناء الدولة الإسلامية، ولعظيم شأنها في وحدة الأمة، وإعداد قيادتها، ولتعلقها بالمصالح المرسله، والمصيرية من السلم والحرب، والمعاهدات وغيرها، اعتنى علماءنا في إظهار حكمها. وقد اختلف الفقهاء في حكم الشورى على قولين:

القول الأول: الشورى واجبة وملزمة، وإلى هذا ذهب كثير من السلف، وعامة المعاصرين.

والقول الثاني: الشورى مندوبة، وإلى هذا ذهب الشافعي، وقتادة، والربيع، وابن إسحاق.

فإذا كانت الشورى واجبة كان المجتمع ملزماً بالأخذ بها، وإلا ترتب على عدم الأخذ بها إثم وعقاب، وإذا كانت مندوبة، فلا ضير بتركها.

أدلة القول الأول: استدلل القائلون بأن الشورى واجبة بالقرآن الكريم والسنة:

أولاً: القرآن الكريم

١- قال الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

وجه الدلالة: هذا النص صريح في وجوب المشاورة؛ لأن ظاهر الأمر للوجوب، إلا إذا صرفته قرينة عن ذلك، ولا قرينة صارفة عن الوجوب هنا، قال الفخر الرازي: ظاهر الأمر للوجوب فقوله: (وَشَاوِرْهُمْ) يقتضي الوجوب.

٢- قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: ٣٨).
وجه الدلالة: قرنت الآية الكريمة الشورى بين المسلمين بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة المعبر عنها بالإنفاق، فدل ذلك على أن حكم الشورى كحكم الصلاة والزكاة، وهما واجبتان شرعاً، فكذلك الشورى واجبة شرعاً، ودل هذا على أنه إذا كانت الصلاة فريضة عبادية، والزكاة فريضة اجتماعية، فإن الشورى فريضة سياسية، قال الجصاص بعد شرحه لهذه الآية: يدل على جلاله موقع الشورى ذكره لها مع الإيمان، وإقامة الصلاة، ويدل على أننا مأمورون بها.

ثانياً: السنة

استدل الفقهاء رحمهم الله، على وجوب الشورى بمواظبته عليه السلام وأهله، وكتب التاريخ، والحديث، والتفسير مليئة بال نماذج، والتي منها:

١- مشاورة النبي عليه السلام لأصحابه في غزوة بدر لخوض المعركة، وفي قبوله مشورة الحباب رضي الله عنه في النزول عند ماء

بدر، واستشارته في شأن الأسرى.

٢- استشارة النبي لأصحابه في غزوة أحد في مكان ملاقاته العدو، أفي المدينة أم يخرجون خارجها لقتاله؟، وقد رأت الأغلبية الخروج؛ حتى لا يقال عنهم إنهم جبنوا عن لقاء العدو. **أدلة القول الثاني:** استدلت القائلون بأن الشورى مندوبة للحاكم بالقرآن الكريم والسنة، كما يلي:

أولاً: القرآن الكريم

إن الأمر في قول الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ للندب وليس للوجوب؛ فقد نُقل عن الإمام الشافعي قوله: نظير هذا قوله: (الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا)، إنما أراد استطابة نفسها، فإنها لو كرهت، كان للأب أن يزوجه؛ وكذلك مشاورة إبراهيم عليه السلام لابنه حين أمر بذبحه.

ثانياً: السنة

إن الشورى لو كانت واجبة لفعّلها النبي في كل الأمور، وواظب عليها، ولكن ثبت أنه ترك المشاورة في المسائل الكبيرة؛ مثل صلح الحديبية، وقتال بني قريظة.

وقد نوقشت أدلة القائلين بأن الشورى مندوبة بما يلي:

١- إن الاستدلال بآية سورة آل عمران باعتبار الأمر للندب: لا يسلم به إذ إن القول المنسوب إلى الشافعي أن الأمر في ﴿وَشَاوِرْهُمْ﴾ صرف عن الوجوب إلى الندب قياساً على

قوله: (البِكرُ تُستأمرُ في نَفْسِهَا) يعتبر قياسًا مع الفارق؛ لأن الشورى أمر عام، والمقيس عليه أمر خاص، ثم إن حكم المقيس عليه ليس محل اتفاق، ويرد كذلك القياس بالنذب على استشارة سيدنا إبراهيم عليه السلام لابنه، أنه قياس غير سليم، فرؤيا سيدنا إبراهيم عليه السلام وهو يذبح ولده بكره إسماعيل عليه السلام، تكليف لإبراهيم عليه السلام، وابتلاء له، وهو كذلك وحي إلهي، والأمر الإلهي الموحى به لا يشاور فيه أصلاً، فقول إبراهيم عليه السلام لابنه من قبيل الإخبار بالأمر، والتكليف بالذبح، فهو على سبيل الإعلام ليس إلا.

٢- بالنسبة للاستدلال بالسنة على أن الشورى لو كانت واجبة لفعّلها النبي في كل الأمور، حيث ثبت تركه لها في صلح الحديبية وبني قريظة: فيرد عليه أن النبي لم يشاور أحدًا من المسلمين في صلح الحديبية حين أبرمه؛ لأن الصلح أمر رباني، والأمر أصبح فيه وحيًا؛ يدل على ذلك قوله حين اعترض عمر ابن الخطاب على الصلح: (إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أُعْصِيهِ وَهُوَ نَاصِرِي)، أما في قتال بني قريظة، فأمر النبي بالمسير إلى بني قريظة دون أن يستشير أحدًا؛ لأنه كذلك أمر رباني؛ إذ إن جبريل عليه السلام جاء النبي قائلًا له: وَضَعْتَ السَّلَاحَ؟! وَاللَّهِ مَا وَضَعْتُهُ، اخْرُجْ إِلَيْهِمْ، قَالَ النَّبِيُّ: (فَأَيْنَ؟) فَأَشَارَ إِلَى بَنِي قَرَيْظَةَ، فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ فَنَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ.

والناظر المتأمل في أقوال الفريقين، وأدلتهم يتيقن جازماً رجحان الرأي القائل: إن الشورى واجبة، وذلك لقوة أدلتهم الثابتة من القرآن والسنة، وسلامتها من أي اعتراضات حقيقية، أما القول بأن الشورى مندوبة، فيؤدي إلى استبداد الحاكم، وانفراده في تقرير مصير الأمة، فتصبح الشورى خاضعة لمزاجه، مما يفقد الثقة بين الحاكم والمحكوم، ويبعث العُجب والغرور في نفسه، كما أن ترك الشورى يفقد الأمة كفاءات كان بإمكانها أن تستفيد منها وتسمح بالخلو والتطرف وبرز الزنادقة.

وبعد بيان أهمية الشورى واستجلاء حكمها، واعتبارها دعامة في حياة الأمة، يجدر بنا أن نتحدث عن فوائدها، ومن أهمها:

١- إن الشورى طريق إلى وحدة الأمة الإسلامية، ووحدة المشاعر الجماعية، من خلال عرض المشكلات العامة، وتبادل الرأي والحوار وبذلك تصحح الانحرافات وتقمع الفتن وتواجه الزندقة .

٢- الشورى خير وسيلة للكشف عن الكفاءات والقدرات، وتحقيق الأفراد لذاتياتهم، وما أوتوا من مواهب وملكات؛ كي تستفيد الدولة والأمة من كافة طاقات أبنائها، ولاسيما في شئون الحكم والسياسة.

٣- الشورى آلية للتوصل إلى توافق بخصوص اختيار البديل الأمثل من بين عدة خيارات مطروحة، فلبُّ الشورى هو المشاركة في القرار السياسي وغيره، وهي آلية المشاركة مع الإبقاء على التعددية والتمايز وبذلك ينتهي التطرف .

٤- إنها خير وسيلة لتربية الأمم وإعدادها للقيادة الرشيدة، وتدريبها على تحمل التبعات، كما أنها تُعوِّد الأفراد على العطاء، وعلى الانتماء لجماعتهم ووطنهم، وتحمل مسؤولياتهم تجاه هذه الجماعة .

٥- تدرب الشورى المستشار (الأمة) على المساهمة في الحكم والإدارة، وتثريه بالتجربة وجودة الرأي والتفكير من خلال ممارسته للشورى.

٦- إن ممارسة الشورى في كل جوانب الحياة يمثل للأمة المسلمة مدرسة تستطيع من خلالها تحقيق آراء قوية وسديدة توصلها إلى طريق النصر والتمكين، كما نال بها المسلمون الأوائل، الظفر والأمن.

رابعاً: الشورى والديمقراطية المعاصرة

أولاً: تعريف الديمقراطية

الديمقراطية (Democracy) كلمة مشتقة من لفظتين لاتينيتين (Demos) الشعب و (Kratos) سلطة، ومعناها: الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب، وهي كلمة إغريقية

الأصل وقد اتسع مفهوم الديمقراطية في العصر الحديث، وتبنتها أنظمة حكم متباينة، ومن ثم صار لها تعاريف كثيرة بحسب الزاوية التي ينظر إليها، وفي الغرب لا يزال تعريف الرئيس الأمريكي (لنكولن) للديمقراطية بأنها: [حكم الشعب بالشعب وللشعب] هو الأكثر شيوعاً عندهم.

ثانياً: الديمقراطية بين التحفظ والرفض

تعددت كتابات العلماء والمفكرين المسلمين في الموقف من الديمقراطية الغربية، والمنتبع لهذه الكتابات يرى ثمة ثلاثة اتجاهات متباينة.

فمن الكتابات من حاولت إبراز مصطلح ديمقراطية الإسلام مقابل ديمقراطية الغرب المسيحي، متجاوزة ما إذا كان الإسلام يتعارض والديمقراطية.

وبعضها حاولت أن تبرز نظرية الشورى في الإسلام (الديمقراطية المباشرة) وأنها أوسع وأشمل من الديمقراطية الغربية النيابية.

وثالثتها هاجمت الديمقراطية، ورفضتها جملة، واعتبرت أن لا سبيل إلى مزج الإسلام بالديمقراطية، ولا سبيل إلى القول بأن الإسلام نظام ديمقراطي.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول على صعيد المصطلح أنه لا بأس من الاستعانة بكل كلمة رائجة تعبر عن معنى، وإدراجها

في سياق الدعوة للإسلام، ولفها بأطر التصورات الإسلامية، ويمكن القول: إنه من حقنا اقتباس ميزات الديمقراطية، فالإسلام قد سبقها بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها، ولكنه ترك التفاصيل لاجتهاد المسلمين وفق أصول دينهم، ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان، وتجدد أحوالهم، حتى هذه الأمور الجزئية إذا اقتبست من غير المسلمين، تعد في هذا الوقت جزءاً من الحل الإسلامي؛ لأنها إنما اقتبست باسم الإسلام، وعن طريقه، وبعد إنذنه، ووفقاً لقواعده في استنباط الأحكام الشرعية لما لا نص فيه من الوقائع والتصرفات، فلا يضيرنا أن هذه الجزئية بالذات قد أخذت من نظام غير إسلامي، فإنها باندماجها في النظام الإسلامي تفقد جنسيتها الأولى، وتأخذ طابع الإسلام وصبغته. ولا يوجد شرعاً ما يمنع اقتباس فكرة نظرية أو حل عملي من غير المسلمين، فقد أخذ النبي ﷺ في غزوة الأحزاب بفكرة حفر الخندق، وهو من أساليب الفرس. ولكن لا يعني ذلك أن نحتكم إلى الديمقراطية في حياتنا على إطلاقها، وندع إسلامنا، أو نترك الشورى التي تمثل قيمة إسلامية عليا في حياة الأمة: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: ٥٠).

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين الشورى والديمقراطية الغربية

يمكن تلخيص الفروق ووجوه الاختلاف بين الشورى

والديمقراطية في النقاط التالية:

١- إن الديمقراطية الغربية تمثل نظامًا للحكم فقط، يهدف إلى إقامة سلطة يكون الشعب هو الممارس لها من خلال نواب عنه حتى وإن كان هذا التمثيل غير حقيقي، ودون أن يأخذ بالاعتبار أي أسس دينية، ولا مجال بالطبع في الإسلام لحكم شعبي منقطع عن معاني الإيمان؛ لأن الدين الإسلامي دين توحيد يحوط بالحياة، ويضفي عليها جميعًا معنى العبادة، وينظمها بشريعة شاملة.

٢- إن الشورى نظام إيماني قائم على قواعد المنهاج الرباني، وهي رسالة إلى الناس جميعًا تحمل صفة الشمول، وتعد منهاجًا صالحًا للتطبيق في كل عصر وزمان، أما الديمقراطية فهي تجربة بشرية محصورة بمدى استيعابها، ومحدودة بمدى إيفائها لمتطلبات الحياة، ومواءمتها لمتغيرات العصر.

٣- إن سلطة ممثلي الشعب في الديمقراطية الغربية مطلقة في شكلها الافتراضي، فالأمة (نظرًا) هي صاحبة السيادة المطلقة، وهي تخول المجلس الذي تنتخبه وضع القانون، أو لغيه، ولكن في الشورى ليست سلطة الأمة مطلقة هكذا، وإنما هي مقيدة بالشريعة، ولا تستطيع أن تتصرف إلا في حدود هذا الدستور الملزم والغير قابل للنقض.

٤- إن الشورى الإسلامية مرتبطة بقيم أخلاقية نابغة من الدين نفسه، ولذلك فهي ثابتة غير خاضعة لتقلبات الميول والرغبات، ومن ثم فهي تضبط تصرفات الأمة ورغباتها، بينما لا تستند الديمقراطية الغربية إلى مثل هذه القيم الثابتة، بل هي قيم نسبية تتحكم فيها رغبات وميول نواب الأكثرية التي غالبًا ما تكون غير حقيقية وأنانية وآنية.

مذاهب المسلمين الفقهية السائدة

(أتفق العلماء في وقتنا على جواز التعبد بالمذاهب المذكورة
أدناه)

المذاهب السنية:

ظهر في تاريخ أهل السنة مذاهب فقهية عديدة انقرضت
غالبيتها، ولم يبق منها إلا خمسة وأما المذاهب المنقرضة، فهذه
لمحة عن أشهر أصحابها:

١- الليث بن سعد (٩٢ - ١٧٥هـ): وهو فقيه مصر، وقد
برز هناك عندما تصدى للدفاع عن عثمان بن عفان لكثرة
انتقاص أهل مصر له. وقال فيه الشافعي: الليث أفقه من مالك.
ويقال أن سبب انقراض مذهبه هو عدم قبوله منصب القضاء
في خلافة أبي جعفر المنصور العباسي.

٢- داود بن علي الظاهري (٢٠٢ - ٢٧٠هـ): ولد بالكوفة،
ونشأ ببغداد واستمر العمل بمذهبه حتى القرن السابع الهجري
حتى أن بعضهم عدّه رابع الأئمة بدلاً من الإمام أحمد بن حنبل.

٣- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (توفي ٢٥٧هـ): وقد
انتشر هذا المذهب في الشام والأندلس، وبقي هناك لغاية ٣٠٢
هجرية قبل أن يحل مكانه مذهب الإمام الشافعي.

٤- سفيان الثوري (٦٥ - ١٦١هـ): ولد في الكوفة، وكان
أحد تلامذة الإمام جعفر الصادق، وهو أحد الأئمة المجتهدين،

وله مذهب لم يدم العمل به لقلّة أتباعه، وأراد أبو جعفر المنصور قتله، فهرب وبقي مذهبه معمولاً به لغاية القرن الرابع، وقد لقب بأمرير المؤمنين في الحديث وسيد الحفاظ، وقال ابن المبارك: كتبت عن ألف شيخ كان سفيان الثوري أفضلهم. وقال القطان: الثوري أحب إليّ من مالك.

٥- الحسن البصري (توفى ١١٠هـ): وهو من التابعين وكان أبوه مولى لزيد بن ثابت الأنصاري، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي ﷺ. عرف عنه أنه كان من المنظاهرين بتأييد سياسة بني أمية في الوقت الذي كان في حقيقة الأمر موالياً (لأهل البيت)، وكان يروي في مجلسه المشهور عن علي ابن أبي طالب عليه السلام وكان هذا نادراً في عصر كان فيه لعن الإمام علي سنة أموية معروفة.

٦- عامر بن شرحبيل الشعبي (توفى ١٠٥هـ): كان قاضياً لعمر بن عبد العزيز ومحدث أهل الكوفة، وكان يفتي على ما صح عنده من الرواية، ولا يقول برأيه.

وكان هناك من المذاهب الفقهية غير هؤلاء حتى أنها عدت ٥٠ مذهباً، لم يعد لأي منها وجود، وكان السبب الرئيس لانقراضها هو الأمر الرسمي الذي أصدره الخليفة العباسي المنتصر بالله في القرن السادس الهجري، بإغلاق باب الاجتهاد وحصص التقليد في المذاهب الفقهية الأربعة، الأمر الذي لا يزال

كذلك إلى يومنا هذا فيما بقي باب الاجتهاد مفتوحاً لدى الشيعة.

المذاهب الأربعة والمذهب الإباضي:

أولاً: المذهب الإباضي

هو أول المذاهب نشأة وانتشاراً، حيث ظهر المذهب الإباضي في القرن الأول الهجري في البصرة، وهو أقدم المذاهب الإسلامية المعروفة على الإطلاق، والتسمية كما هو مشهور عند المذهب، جاءت من طرف الأمويين، ونسبوه إلى عبد الله بن إياض، وهو تابعي عاصر معاوية وتوفي في أواخر أيام عبد الملك بن مروان، وعلّة التسمية تعود إلى المواقف الكلامية والجدالية والسياسية التي اشتهر بها عبد الله بن إياض في تلك الفترة، ويرجع المذهب الإباضي في نشأته وتأسيسه إلى جابر بن زيد الأزدي العماني الذي ولد عام ٢٢هـ، وهو بذلك يعد أقدم أئمة المذاهب أجمعين، فقد ولد أصحاب المذاهب الأربعة (الحنفية - الشافعية - المالكية - الحنبلية)، بعد مولده، والبعض بعد وفاته، وهو إمام محدث فقيه متبحر في الفقه، أمضى حياته بين البصرة والمدينة بشكل جعله على صلة بأكبر فقهاء المسلمين حينذاك، وقد روي عن ابن عباس أنه قال للناس: اسألوا جابر بن زيد فلو سأله أهل المشرق والمغرب لوسعهم علمه، وقد أصبح أعظم فقيه في البصرة، وله أتباع عديدون كعبد الله بن إياض، ومرداس بن حيدر، وأبي عبيدة

مسلم بن أبي كريمة. ولقد اكتملت صورة المذهب الإباضي على يد الأخير، وإليه انتهت رئاسة الإباضية بعد موت جابر بن زيد، وبإشارته أسست الإباضية في كل من المغرب وحضرموت دولاً مستقلة، وتخرج على يديه رجال فكر ودين من مختلف الدول الإسلامية آنذاك والذين عرفوا بحملة العلم، ولا زال هذا المذهب منتشرًا في عمان والجزائر وتونس وليبيا وغيرها.

ثانيًا: المذهب الحنفي

وصاحبه الإمام أبو حنيفة النعمان (٨٠ - ١٥٠هـ)، ولد في الكوفة وتوفي في بغداد وأصله فارسي. وكان يعتبر فقيه العراق وصاحب المذهب المتبع في أكثر البلدان الإسلامية، ولقب بالإمام الأعظم، وكان الإمام أبو حنيفة يستنبط فقهه من القرآن الكريم وما صح عنده من الحديث مع توسع في استعمال الرأي والقياس، وقد تلقى الدرس لمدة سنتين عند الإمام جعفر الصادق حيث اشتهر عنه قوله في مدح الإمام: (لولا السنن لهلك النعمان) وكان أقوى عوامل انتشار مذهبه هو استلام تلميذه أبو يوسف لمنصب رئاسة القضاء في حكومة هارون الرشيد والذي كان مقرَّبًا (جدًّا) من الخليفة، ومن أشهر رجاله محمد الشيباني وزفر بن الهذيل والحسن اللؤلؤي. وقد ألف الشيباني عدة كتب فقهية لها درجة الاعتبار الأكبر عند الحنفية، وله آراء كثيرة خالف فيها الإمام أبو حنيفة. وفي العصور اللاحقة، تبنت الدولة

العثمانية المذهب الحنفي ودعمته بكل قوة حتى صار مذهبها الرسمي، وساعدت على انتشاره وذلك بسبب عدم اشتراط الحنفية في الخليفة أن يكون قرشيًا، وقد تشيع الإمام أبو حنيفة للإمام زيد وأفتى بدفع الزكاة له وسجن لذلك حتى مات في سجنه.

ثالثًا: المذهب المالكي

وصاحبه الإمام مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩هـ)، المولود في المدينة وهو يمني الأصل، وقد تلقى العلم عن الشيخ ربيعة الرأي والإمام جعفر الصادق، وكان يستنبط الأحكام بصورة رئيسة وموسعة من القرآن والسنة، ولم يكن للرأي والقياس عنده المكانة نفسها التي كانت عند الحنفية، وله كتاب (الموطأ) أورد فيه الكثير من الأحاديث النبوية. وقد حاول الخلفاء العباسيون الذين سبقوا الرشيد تبني مذهب مالك والعمل على نشره، حتى أن المنصور طلب من مالك نشر مذهبه بالقوة إلا أن مالك رفض طلب الخليفة ثم حاول الرشيد فعل ذلك مجددًا خلال سنوات حكمه الأولى حين كان يعلن (لا يفتي إلا مالك)، وكان انتشار مذهبه على أيدي القضاة والأمراء في الأندلس وشمال أفريقيا، حيث حل محل مذهبي الأوزاعي والظاهرى اللذين كانا سائدين هناك. ولا زال المذهب المالكي المذهب الرئيس في بلاد المغرب العربي وغرب أفريقيا. وأهم دعاة المذهب هم: القاضي

أبو بكر العربي، وابن عبد البر القرطبي، والقاضي عياض السبتي، وأبو الوليد الباجي، وابن القطان الفاسي، والإمام سحنون صاحب المدونة، وقد قال الإمام مالك بأحقية محمد النفس الزكية وأفتى بعدم جواز بيعته المجرى وخلعت كتفه لموقفه هذا.

رابعاً: المذهب الشافعي

وصاحبه محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ)، المولود في غزة، وقد انتشر مذهبه أولاً في مصر ثم صار له أتباع في العراق وخراسان وشمال أفريقيا والأندلس وهو يتميز من بين المذاهب الأربعة بتنظيمه على أصول موضوعة وقواعد ثابتة ومضبوطة ضبطاً دقيقاً، وهو امتداد للمدرسة المالكية، ومنفتح على تراث آل البيت الفقهي، ويقول بوجود محبتهم ويبطل صلاة من لا يصلي عليهم، والمذهب بجملته وسط بين أهل الرأي وأهل الحديث، وقد كان للدولة الأيوبية في مصر بقيادة صلاح الدين العامل الأقوى في نشر مذهبه هناك، حيث منع تدريس المذهب الشيعي في الجامع الأزهر الذي أسسه الفاطميون، واستبدله بتدريس مذاهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك، وبنى لهم المدارس ورجب الناس فيها، ومن أشهر رجال الشافعية أبو حامد الغزالي، وأبو بكر أحمد بن الحسين، والبيهقي.

خامساً: المذهب الحنبلي

وصاحبه الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ)، المولود في بغداد، وهو آخر المذاهب الأربعة وأقلها أتباعاً، وقد كان ابن حنبل في رأي العلماء القدماء كابن جرير وابن قتيبة والمقدسي وابن عبد البر، من رجال الحديث لا من الفقهاء، وقال فيه ابن خلدون: فأما أحمد بن حنبل فمقلدوه قليلون لبعده مذهبهم عن الاجتهاد، وأصالته في معاضدة الرواية بعضها ببعض، وما يشهد على ذلك أنه لم يكتب أي كتاب في الفقه، وإنما اشتهر بكتابه المعروف بمسند أحمد، والذي يحتوي على أربعين ألف حديث وله أيضاً كتب أخرى كطاعة الرسول، والناسخ والمنسوخ، والعلل، وقد كاد هذا المذهب (لقلة أتباعه) أن يضمحل بالتدرج لولا تولي عبد الله الحجازي القضاء عام ٧٣٨هـ. ومن أشهر رجال الحنابلة الذين قاموا بنشر المذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية، وفي العصور المتأخرة محمد ابن عبد الوهاب النجدي صاحب الدعوة الوهابية.

مذاهب الشيعة

أولاً: المذهب الزيدي

مذهب إحدى الفرق الإسلامية الشيعية تبلورت كفرقة في أوائل العصر العباسي في القرن الثاني الهجري واتخذت من زيد بن علي الشهيد رمزاً لتحركها وانتسبت إليه وتبنت منهجاً

عقائدياً وفقهياً كان حصيلة جهود أعلام المذهب على اختلاف طبقاتهم اعتماداً على قواعدهم الاجتهادية، وتأثرت أصولياً بالمعتزلة، وفقهياً بالمذهب الحنفي، واتخذت الفرقة الزيدية من زيد الشهيد رمزاً لتحركها وعملت على الاقتداء بنهجه وسيرته في النهوض والثورة بوجه الحكام المستبدين، فكان زيد إماماً لهم انتسبوا إليه وسموا باسمه، ولم يكن زيد مفكراً كلامياً غارقاً في البحوث الكلامية بل كان رجلاً ثورياً له صلة بتفسير القرآن وجمع الروايات وعظة الناس وهدايتهم إلى الطريق المستقيم، فزيد لم يقم بالثورة كي يوجد مذهباً مقابلاً للتشيع الذي يتبناه الأئمة الذين يقودهم شقيقه الإمام محمد الباقر، وفتح باب الاجتهاد المطلق من قبل فقهاء المذهب كان من العوامل الأساسية التي ساعدت كثيراً على انتشاره وتطوره، فكان باب الاختيار من المذاهب الأخرى باجتهادهم وتمكنهم على أخذ ما يتفق مع منطق مذهبهم، ومن هنا يتضح جلياً أن جملة من أصولهم متحدة أو متقاربة مع جملة الأصول التي قررها فقهاء الإسلام من عدة مذاهب، ويمكن أن نقول أنه من العوامل المهمة التي ساعدت على نضج المذهب الزيدي وازدهاره وتبلوره هي بقاءه منفتحاً على جميع المذاهب الإسلامية، يأخذ منها ويستند عليها ويواكب حالة الإصلاح والتجديد في المجتمع والأمة.

وقد تشعبت الفرقة الزيدية إلى عدة فرق، اختلف المؤرخون

في عددها، فدعّم الأشعري ست فرق، وهي: الجارودية والسليمانية والبترية والنعيمية واليعقوبية، وحصّره المسعودي بثمانى فرق وهي: الجارودية والمرئية والأبرقية واليعقوبية والعقبية والابترية والجريرية واليمانية، وذهب نشوان الحميري إلى رأي ثالث فقال: الزيدية ثلاث فرق: بترية وجريرية وجارودية. واستطاع رجال الزيدية إقامة دول لهم في اليمن وطبرستان والمغرب، حيث قادوا فيها انتفاضات ناجحة كان لها الدور الفعال والمؤثر في تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية، وتربع المذهب الزيدي على شئونها الدينية والإدارية، وقد استمر حكمهم في بلاد اليمن إلى سنة ١٣٨٣هـ، حيث أزاحهم العسكريون لإقامة الجمهورية، وفي طبرستان استمر حكمهم من سنة ٢٥٠ وحتى سنة ٣٦٠هـ ولا تزال لهم فيها آثار وقبور تزار، وفي المغرب شيّدوا دولة عظيمة حكم فيها الأدارسة بقيادة إدريس بن عبد الله المحض شقيق محمد النفس الزكية حيث تمت له البيعة فيها سنة ١٧٢هـ إلى أن انتهت عام ٣٢٣هـ، وأهم الأفكار والمعتقدات الزيدية:

١- قالوا: إن الإمامة رئاسة عامة وتعد من أفضى الفرائض تأتي عن طريقين أولهما: التعيين ولا تكون الإمامة إلا في أهل البيت، وثانيهما: الترشيح ومعناه أن يختار من آل البيت ممن تتوفر فيه شروط الإمامة من أولاد الحسن والحسين عليهما السلام على

السواء.

٢- أنكروا على اللذين حاربوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقالوا: إنه كان مصيبًا في حربه مع طلحة والزبير وغيرهما وان جميع من حاربه وقاتله كان على خطأ وجب على الناس محاربتهم.

٣- اشترطوا في الإمام أن يكون شجاعًا، وقالوا: ليس بإمام من جلس في بيته وأرخى ستره وثبط، بل الإمام من قام يدعو إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله، وجاهد على ذلك فاستشهد ومضى وقام آخر بعده يدعو إلى ما دعا إليه، إلى أن تنتضي الدنيا.

٤- جوزوا مبايعة إمامين في إقليمين بحيث يكون كل واحد منهما إمامًا في إقليم ما دام جامعًا لأوصاف الإمامة.

٥- فسروا التوحيد بأنه عدم إشراك الغير بالله تعالى وليس المراد به الوحدة العددية التي تتركب بها الأعداد، ومعرفة الله على وجهين، إثبات ونفي. فالإثبات: هو اليقين بالله والإقرار به، والنفي: هو نفي التشبيه عنه تعالى وأن الله واحد ليس كمثلته شيء كما أنه ليس بجسم، ولا له حدود ولا أقطار، ولا يجوز عليه النقل من مكان إلى مكان ولا من حال إلى حال، وأنه سميع بصير لا تدرکه الأبصار وهو يدرك الأبصار، وأنه واحد في ذاته لا قسيم له ولا صلة، وواحد في أفعاله لا شريك له فلا

قديم غير ذاته ولا قسيم له في أفعاله.

٦- قالوا في الوعد والوعيد: إن الله لا يخلف ما وعد به، ومعنى الوعد إخبار بالثواب فلا يجوز خلف الوعد على الله، والوعيد إخبار بالعقاب، والله قادر على ما يشاء من معرفة، وقادر على تعذيب خلقه ممن عصى وأذنب، لأنه لو لم يعذب من توعد بالعذاب من أهل الكبائر لكانت مخالفة لوعد الله لقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (غافر: ١٨)، وأثبتوا الشفاعة للمؤمنين من أهل الجنة برفعهم درجة إلى أعلى منها.

٧- وحكموا على مرتكبي الكبائر من المسلمين بالفسق، وقالوا بالمنزلة بين المنزلتين، فشارب الخمر وفاعل الزنى والسارق لحقوا بالناس يسمون فساقًا، أي: لا كفره ولا مؤمنين بل هم في درجة بين الكفر والإيمان. وليسوا بمؤمنين لأن المؤمن في الشريعة يجب مدحه وتعظيمه بخلاف الفاسق فإنه لا يجوز مدحه؛ لأن الشرع ورد فيه تعظيم المؤمن وذم الفاسق، ولا يسمون كفارًا حيث إن الأحكام تعاملهم معاملة المؤمنين من جواز مناكحتهم وموارثتهم ودفنهم في مقابر المسلمين، كما أنهم حكموا على مرتكب الكبيرة إذا مات وهو مصر عليها فهو خالد في النار، لا يخرج منها باستثناء الأطفال لأنهم غير مكلفين.

٨- قالوا بقبح التكليف بما لا يطاق، وأن فعل العبد غير

مخلوق فيه، والمعاصي الصادرة من العباد ليست بقضاء الله سبحانه، ولا يطلق على البارى عَلَيْهِ أَنَّهُ يَضْلُهُمْ.

٩- قالوا بحجية القياس والاستحسان والإجماع بما هو دون كونه كاشفاً عن قول المعصوم وحجية قول الصحابي وفعله.

١٠- اعتقدوا بإمامة علي والحسين بالنص الجلي، وقالوا: إن تقدم غيرهم عليهم كان خطأ وباطلاً.

الشيعة الإمامية الإثني عشرية:

من الألقاب التي يطلقها بعض كتاب الفرق والمقالات وغيرهم على الإثني عشرية لقب الشيعة، وهو في الأصل يطلق على فرق الشيعة كلها، ولكن هذا المصطلح اليوم إذا أُطلق في نظر جمع من الشيعة وغيرهم لا ينصرف إلا إلى طائفة الإثني عشرية، والقول بهذا الرأي أصوب، لا لأن الإثني عشرية يمثلون القاعدة الكبيرة من بين الفرق الشيعية فحسب، بل لسبب أهم وهو أن مصادر الإثني عشرية في الحديث والرواية، قد استوعبت معظم آراء الفرق الشيعية التي خرجت في فترات التاريخ المختلفة إن لم يكن كلها، فأصبحت هذه الطائفة هي الوجه المعبر عن الفرق الشيعية الأخرى، ويسمون كذلك بالإمامية لأنهم القائلون بوجود الإمامة، والعصمة، ووجوب النص، وحصل لهم هذا الاسم في الأصل لجمعهم في المقالة هذه الأصول، فكل من جمعها فهو إمامي، فالمفيد هنا يجعل لقب

الإمامية لقبًا عامًا يشمل كل من قال بهذه الأركان الثلاثة: الإمامة، العصمة، النص، فالإمامية علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي، والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين ابن علي، وساقها إلى الإمام الغائب محمد المهدي بن الحسن العسكري، لذلك سميت كذلك بالإثني عشرية، وهذا المصطلح لا نجده في كتب الفرق والمقالات المتقدمة، وسموا بالإثني عشرية، لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب، وظهر هذا الاسم كان بلا شك بعد ميلاد فكرة الأئمة الإثني عشر، والتي حدثت بعد وفاة الحسن العسكري (توفي سنة ٢٦٠هـ) حيث إنه قبل وفاة الحسن لم يكن أحد يقول بإمامة المنتظر إمامهم الثاني عشر.

الطائفة الشيعية الإسماعيلية:

هي إحدى الفرق الإسلامية الشيعية. وتعد الإسماعيلية ثاني أكبر جمهور الشيعة بعد الإثني عشرية، ولعل معظم جمهور الإسماعيلية يتركز في شبه القارة الهندية، وسوريا، ونجران واليمن، وشرق القارة الأفريقية. وفي الآونة الأخيرة، انتشرت الإسماعيلية في القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية، نتيجة هجرات الإسماعيليين لتلك الأماكن، وقد ذكر الأمير أغاخان الثالث في مذكراته المنشورة، أن الإسماعيلية في عصره تتواجد في بعض

المناطق من صعيد مصر، وهم امتداد للوجود الإسماعيلي في مصر، سواء في العصر الفاطمي أو بعده، حيث يذكر شمس الدين دمشقي الذي عاش في العصر المملوكي (القرن الثامن الهجري) في مصنفه (نخبة الدهر) عند حديثه عن بلدة أصفون القريبة من الأقصر أنه وجد بها: (طائفة من الإسماعيلية والإمامية وطائفة من الدرزية والحاكمية)، وتشترك الإسماعيلية مع الإثني عشرية بمفهوم الأئمة المنحدرين من آل بيت النبي صلى الله عليه وآله، ولكن انشق الإسماعيليون عن جمهور الشيعة الإثني عشرية عند الإمام السادس (جعفر الصادق) ومن سيخلفه من أبنائه، فجنح الإسماعيليون مع ابن جعفر الصادق الأكبر (إسماعيل)، بينما تبنى الإثني عشريون ابنه الأصغر (موسى الكاظم)، وفي القرن العاشر الميلادي، هاجر (عبيد الله المهدي) ليستقر في (تونس) ويؤسس فيها الدولة الفاطمية، وتمكن من بعده خلفاؤه من ضم شمال أفريقيا ومن ضمنها (مصر) وجزء من شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وصقلية وجنوب إيطاليا، وانتقلت عاصمة الدولة الفاطمية إلى العاصمة الجديدة (القاهرة). وتجدر الإشارة إلى أن الدروز تفرعوا من الإسماعيلية عند إمام الإسماعيلية السادس عشر (الحاكم بأمر الله).

ومن ذلك نقول: إن الإسماعيلية هي طائفة شيعية تنتسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وهي فرق ومثل أكبرها الأغاخانية

إضافة إلى المؤمنية والداؤودية والسليمانية والبهرة.... إلخ، ويتواجدون في أماكن متفرقة: سورية، العراق، مصر، لبنان والهند وباكستان والدول الأوربية، يتزعم الأغاخانية حاليًا (الإمام) كريم بن علي بن محمد شاه الحسيني ويتزعم طائفة البهرة السلطان محمد بهاء الدين.

مساهمات ثقافية ملحوظة للطائفة الإسماعيلية:

إن أي جماعة مسلمة سواء كانت صغيرة أو كبيرة لديها واجب تجاه الأمة الإسلامية والحضارة الإنسانية، وبرغم كون الجماعة الإسماعيلية أقلية صغيرة من المسلمين فهي قدمت ولا زالت تقدم الكثير تجاه التقدم العلمي والأدبي والحضاري للمسلمين وغيرهم من الشعوب، باختصار سنذكر هنا بعض الأسماء الإسماعيلية التي ساهمت في بناء الحضارة.

فمن العصور الماضية:

أبو علي ابن سينا الشيخ الرئيس وأعظم الأطباء المسلمين، كان إسماعيليًا وابن أحد كبار دعاة الإسماعيلية في فارس، وإخوان الصفاء وخلان الوفاء وقد ألفوا أول موسوعة إسلامية، والمعز لدين الله الخليفة الفاطمي وهو مخترع قلم الحبر (وقد اعترف الغرب أنه سبق هارفي بقرون عديدة لهذا الاختراع)، والعالم الكيميائي الشهير جابر بن حيان تلميذ الإمام جعفر الصادق، والعالم الفيزيائي مؤسس علم البصريات الحسن بن

الهيثم، الفقيه والعلامة قاضي قضاة الدولة الفاطمية أبو حنيفة
النعمان بن حيون التميمي، والمفكر والفيلسوف والداعي
الإسماعيلي حميد الدين الكرمانى، والمفكر والفيلسوف وداعي
الدعاة المؤيد في الدين الشيرازي، والشاعر الكبير ومتتبي
الغرب الإسلامي ابن هانىء الأندلسي.

ومن عصرنا الحاضر:

العبري عظيم برمجي، وهو رائد في مجال الإنترنت، وقد
قدرت فوربس ثروته بأكثر من أربعة عشر مليار دولار حيث
كان أغنى رجل في الهند حتى عام ٢٠٠٣م، ولا زال أغنى
مسلم في الهند، ومحمد علي جناح مؤسس دولة الباكستان
الإسلامية، كرشنا بانجي المشهور بلقب ابن كنسلي، وهو حائز
على جوائز الأوسكار ولقب فارس وسير من ملكة بريطانيا،
الصحفية ياسمين علي باي براون وهي بحسب التايمز أهم
صحفية مسلمة في بريطانيا، البروفسور عظيم صوراني من
جامعة كامبردج وهو أول عالم مسلم تكرمه جامعة كامبردج في
مجال العلوم، ياسمين راتانسي وهي أول عضوة برلمان مسلمة
في كندا، الأديب السوري الشهير محمد الماغوط رحمه الله،
المؤرخ والباحث السوري د. مصطفى غالب، وغيرهم
الكثيرون.

الخاتمة

عندما تشير بأصبعك إلى نجم في السماء الصافية، ويشير جارك لنفس النجم بعصاه، لن يتغير النجم فالمنعوت لا يتغير بتغير أداة النعت، والنجم يظل نجماً لا أصبغاً ولا عصاة، والمعنى، أن الناس يشيرون أحياناً إلى شيء واحد بأدوات مختلفة، اللغة أداة إشارة وكل كلمة تشير إلى معنى، ولا قيمة للكلمة إن فقدت معناها، ومن هذا المنطق هناك من يقول: إن الإسلام أتى به سيدنا محمد ﷺ لا شك أنه ينعت ديناً آخر غير الذي نعته القرآن بمنتهى الوضوح، كون الإسلام ديناً سبق خلق آدم أول إنسان في الوجود ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ والله قديم غير حادث، وهو دين الفطرة والطبيعة بكل كائناتها بقواعد لا تستقيم حركة الوجود إلا بها، ثابته يفهمها كل مخلوق حسب ما تهيأ له من وسائل الفهم، إنها مسلمات غير قابلة للنقض؛ لأنه دين، وهو يختلف عن مفهوم الشريعة التي لا تظهر إلا عند الحاجة إليها، والقرآن أخبرنا بإسلام كل الرسل وأتباعهم، يصدق كل منهم إسلام من سبقه، ومبرر بعثتهم تصحيح الانحراف وإعادة الدين إلى أصله دون تبديل أو تغيير، فملكوت الخالق ثابت لا يتغير، وهذا لا ينطبق على التشريعات ذات المقاصد الإنسانية المتغيرة بتغير مصالح البشر وبيئتهم وظروفهم، فكان لكل منهم شريعة ومنهاج ولكنهم على دين

واحد لا يتغير إنه الإسلام.

إن أشد ما تعرضت له الثقافة الإسلامية تمثل في تفرغ الكلمة من معناها ومدلولاتها منذ أن فقد نظام الحكم عند المسلمين رشده باستيلاء معاوية على السلطة حتى يومنا هذا، فأصبحت صفة الخليفة (يقصدون خليفة رسول الله) تجمع بينه وبين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم، دون اعتبار لطريقة الوصول لتلك الخلافة، وكون الأول اختاره المسلمون بالشورى وأجمعت الأمة على بيعته بيعة مشروطة بالالتزام بأوامر الأمة المستمدة من شريعة الله (أطيعوني ما أطعت الله فيكم)، أما الثاني فاستولى عليها باستغلال منصبه كوال للشام بتأسيس جيش مأجور مشبوه اشتبه فيه عمر رضي الله عنه، ورفض حمايته عثمان رضي الله عنه الذي آثر الموت بسيف المعارضة على الاستتجاد بجيش مشبوه، وظهر على حقيقته بالتمرد على الخليفة الراشد والأخير علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وما كان لهذا التمرد أن ينجح لولا مؤامرة رفع المصاحف على أسنة الرماح والسيوف، فجيش الإسلام يجمع كل المسلمين، يقودهم الصحابة، أغلبهم من أصحاب بيعة الرضوان، وجيش معاوية جنود محترفون يأترون بأمر من يدفع أجورهم الدنيوية، وبدأ النفاق في تحريف المعاني والدلالات، (كلمة حق يراد بها باطل)، لينتج عن ذلك أمران فقد بهما نصف الإسلام معناه حتى يومنا

هذا:

الأول: تفريغ الشورى من معناها الجماعي، إلى رأى مجموعة من الفقهاء يدعون أنهم أهل الحل والعقد.
والثاني: تخلى المسلمين عن واجب الجهاد لحماية الحق، وظهور الجندي المأجور، حيث إن الغرض من رفع المصاحف ليس تحكيم القرآن ولكن لعلم المتأمر أن جيش المسلمين يعود إلى سابق عمله عند الهدنة وتحتاج عودته إلى وقت، أما جيش الأجرة فلا عمل له سواها لن يتحرك من أرض المعركة إلا بأمر من استأجره.

نجحت تلك المؤامرة في تقسيم أمة الإسلام إلى (خوارج) خرجوا رفضاً للتحكيم من أساسه (وشيعنة) تشيعوا لعلي عليه السلام وأهل بيته من بعده، (وسنة) وجدوا مبرراً لاستيلاء معاوية على السلطة خوفاً من سيفه أو طمعاً في ماله، وكانت النتيجة استمرار الانقسام حتى يومنا هذا وغياب النظام الإسلامي الصحيح.

قد يكون لكل منهم شيء منه ولكن لا أحد يدعي أنه كل الإسلام، فالإسلام لا يكون إلا بنظامه الإداري الذي لا يؤمن بالطاغوت من أصله، يدار بالشورى المطبقة لشرع الله المحدد في كتابه، يختارون من يتولى تنفيذ أوامرهم ونواهيهم معروفهم ومنكرهم، يأمرون وينهون ينفذون ويراقبون يولون ويعزلون،

كيف بعد ذلك نفهم شريعتنا وكتابتنا ونفرز تراثنا؟، اختلط الأمر وفقدت المسميات معناها، (فالمجاهد) تعنى جندياً يحترف القتال لمن يدفع أجره، والمجاهد الحقيقي مسلم عادي يمتلك سلاحه يهب مجاهداً بماله ونفسه بيده ولسانه وقلبه عند الضرورة، يقاتل ضد الطواغيت والظلم ونتائج ظلمهم المعروفة فقر وجهل ومرض، ويبذل الجهد الفكري والعقلي لاجتثاث ما سببه الطغيان من كوارث، وضمن عدم تكرارها فهل يستوي المجاهد الذي يأتمر بأمر الله وخيارات أمته، وجندي يحترف قتل من يأمر السلطان بقتله.

أما بيت مال المسلمين فحدث ولا حرج إنه لا يعنى لديهم سوى خزينة يملكها السلطان ويحرسها جنوده، ولم يعد ما بها للمسلمين حق فيه، فالمال ليس مالهم كما أن الخزينة لا تعنى بيت مال المسلمين.

فقد المسلمون الشورى فلا سلطة لهم، والجهاد فلا سلاح لهم، وبيت المال فلا ثروة لهم، وتحول القرآن من شريعة للمجتمع إلى كتاب مطالعة، معناه كلماته وليست شريعته، فقدت الكلمة معناها وحولها الدجالون إلى طلاسمة وتعويذات لطرد الإنس والجن، باستثناء السلطان وزبانيته، وحولها الحذاق إلى رموز يفكون أسرارها بإعداد وتأويلات غيبية، يدعون بذلك العلم والمعرفة، وهم حواة ومشعوذون لا أكثر، عرفتهم الشرائع

السابقة يهودية ونصرانية وحتى بوذية ووثنية، فالمشعوذون لا دين لهم سوى الشعوذة لتغييب الناس وتخديرهم ليتمتع السلطان بوقته، يقضيه لاهياً بملذات أخرى، غير حذر من يقظتهم، فلم تعد الشريعة تطبيقاً لنصوص قرآنية اتفق على فهمها الأغلبية بل تأويلات فقهاء احتكروا المعرفة بجهل مركب، وهم لا يعرفون أنهم لا يعرفون، بل يلوون عنق الكلمة دون قصدتها حتى لو أدى الأمر إلى تقويل رسول الله ﷺ ما لم يقله ولا يمكن أن يصدر عنه، كل ذلك ليغييب الإسلام وشكل مجتمعه وأنموذج إدارته، ويبقى السلطان يستضعف المواطن المسلم المجرد من كل حقوقه الشرعية ولا يحق له حتى التذمر من ذلك، ويفرض عليه الدعاء لولى لم يوله، بالصحة وطول العمر والنصر على أعدائه الذين هم دون شك مسلمو سلطنته، يؤكد لنا المتفقيهون بكل أنواع ووسائل التأكيد أن الجزاء مؤجل ليوم الدين، والقرآن يقول إن ذلك اليوم لن يعوض الناس خسائرهم بل يحاسبهم على ما كسبت أيديهم وما فرطوا فيه من حقوقهم ولا يضمن الجنة بل يحصدون ما زرعوا، والأمر من ذلك أن الصابرين عن ظلم الطغاة والمستضعفين دون مقاومة مأواهم جهنم في الدنيا والآخرة رغم صبرهم، فالصبر الذي أمر به الإسلام صبر في مقاومة الطغاة وليس الصبر على طغيانهم، كما أن الجنة لن تكون للمستضعفين بل للصالحين، والصالح هو

عمل الإنسان لا ما يقرأه أو ما يقوله، فالعمل وحده هو الذي يحدد وجهة الإنسان ومصيره اليوم وغداً في الحياة الدنيا والآخرة.

كانت مهمة كل رسول العودة الثقافية لأصول بشر بها رسول قبله وختم الله رسالاته بسيدنا محمد ﷺ ولم يغادر هذه الدنيا حتى عاد بنا إلى أصل الوجود الإنساني كهيبته يوم خلق الله السموات والأرض محجة بيضاء لم يأمر بخليفة بعده، وكاذب من يدعى أن ذلك لم يكن عن قصد أو يدعى أنه سهو أو نسيان أو عدم توقع لوفاء مباغته، حاش رسول الله ﷺ من أن يوصف بذلك، ولكنه لم يأمر بخليفة محدد لإدارة شئون دنياهم حتى من أهل بيته وهم ورثة علمه وأولياء أمته وأئمة هدايتهم إلى منابع الخير المحمدي، لأنه يعرف أن شريعة الإسلام حددت الخليفة لإدارة شئونهم الدنيوية وهم كل مسلم ومسلمة (الإجماع) بالشورى بينهم دون إقصاء أو استثناء لمن يقر بوحدانية الله وبرسالة سيدنا محمد ﷺ، فهمها الصحابة واختاروا بعد نقاش وشورى كاملة خياراً مشروطاً أن يكون الأمر لهم والتنفيذ بهم يقوده من اختاروه، فلم تقمع الردّة إلا بقرار الأغلبية بالرغم من معارضة عمر، ولم يتفرغ من اختاروه لأداء مهمته حتى أمروه بذلك وحددوا له أجراً، ولا يمكنه التصرف في بيت مالهم إلا بأمرهم، وأوصى أبو بكر قبل وفاته باختيار عمر، وما كان ذلك

ليكون لولا موافقة الأغلبية على اختياره، بالرغم من أن ذلك لم يفعله الرسول، وأوصى عمر بستة يختار من بينهم من بعده، وهذه لم يفعلها من سبقه، وبوغت عثمان ولم نعرف موقفه ولكن الأغلبية بايعت علياً وأجبرته على تولي الأمر الدنيوي إلى جوار إمامته العلمية فرضخ لأمرهم وهو كاره له، واغتصب الأمر بعد ذلك فانفتحت صفة الرشيد عمّن جاء من بعده وتوقفت شريعة الإسلام عن إدارة السلطة، فلا مرجعية للقرآن ولا أمر للشورى ودولة للإسلام، بل دولة بني أمية نظامها إقطاعي بيزنطي، في غفلة من مسلمي عصره، رغم تنبه بعضهم ومقاومته حتى النهاية مثل أبي ذر الغفاري وعمار بن ياسر وجميع البدرين، ولم تفلح محاولات الصحابة والصالحين في إعادة الرشيد للإدارة، فكانت جميعها غير راشدة من معاوية إلى السلطان عبد الحميد. (أموية، وعباسية، وأيوبية، وعثمانية، و...) عائلات وقبائل وأفراد لم يأخذهم في المسلمون إلا ولا ذمة، حتى وإن كان الحسين حفيد رسول الله ﷺ الذي طالاه من القمع ما طال كل صاحب رأي من أبي حنيفة إلى مالك إلى الحلاج، وكانت ثقافة الإغريق والفرس هي السائدة شكلاً ومضموناً، ترف، ومجون، وبذخ، لا يمكن أن يوصف مرتكبه بأنه مسلم أو أنه يعي معنى العقيدة كفكر صدقه العقل والتزم به السلوك، ومناقضة السلوك لمتطلبات العقيدة ينفياها.

هذا هو السلف منذ وفاة الرسول ﷺ باستثناء ٣٠ عامًا فترة خلفاء أجمعت الأمة على رشادهم، ونفتها عن جاء بعدهم، غير ذلك ابحثوا معي عن فترة التزمت بشريعة الإسلام كله، قد يكون فيها شيء من أصول الإسلام ولكنها ليست كل الأصول وأكثرها التزامًا كانت نصف إسلام الذي لن يكون كاملاً إلا إذا ساد المجتمع كل أصوله، وأولها وأهمها مجتمع الشورى، التي يمتلك بها كل مسلم سلاحه، وثروته المودعة ببيت مال كل المسلمين يراقبونه ويحاسبونه ويأمرون بالصرف منه، أمة يحميها المجاهدون وليس الجنود المأجورون المحترفون، فلن يكون الإسلام قائماً في غياب أدوات تمكن المسلمين من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقطع الطريق على أي طاغية، فرد أو أسرة أو قبيلة أو حزب أو طائفة، يومها سيكون الإسلام دولة واحدة دون مذاهب أو طوائف، من له رأي تزكيه الأغلبية فيصبح رأي الإسلام كله، هذه هي الشورى التي لا شك أنها تختلف عن تلفيق شورى أهل الحل والعقد.

إن أصل الإسلام في شكله الكامل وشريعته هو القرآن الكريم، وتطبيقاته التي يعتد بها تطبيقات رسول الله ﷺ وخاتم أنبيائه سيدنا محمد ﷺ الذي أوحى له وحده النص ومعناه، والتزم بكلماته مبنى ومعنى، وبعث ليعلمنا الكتاب والحكمة ويزكينا، مع ملاحظة أن الرسول كان ابن بيئته وعصره ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ

يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴿ (الكهف: ١١٠)، ولم يكن كل رأيه وحياً (بل هي الرأي والمشورة) التي رجحت رأي سلمان الفارسي في غزوة الخندق وغيرها كثير (أنتم أدرى بشؤون دنياكم) وألزمه الله بالشورى ﴿وَشَارَوْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ وكل كلمة تتناقض نصاً من نصوص القرآن نجزم بأن الرسول ﷺ لم يقلها ومن ادعاها كاذب مهما كان اسم الراوية وسندها، أو الكتاب وكاتبه، والأثر الذي وردت فيه حتى وإن وصفت بالتواتر وحسنها جميع الرواة، مع وجوب تطبيق شريعة الإسلام كاملة وأولها الشورى ووحدة المسلمين ومن يعارضهما يعد طاغية معطلاً للشريعة وراداً لها ومتجرئاً على الله ورسوله. إن تدمير الأمة الإسلامية في عصرنا هذا ورفضها لواقع النذل والهوان والدونية وفقدان الهوية، هو رفض لكل ادعاء فقهي لا يؤيده نص قرآني، أو يعطل نصوصاً مجمع على معناها، ورفض لواقع مطلوب بالإحاح تغييره، وهي تنظر لغد ومستقبل وعدها به الإسلام يعوضها عما فاتها، ولن يثبتيها عن مقصدها في عصر العولمة بطش الطغاة بعد أن فقدت مخدرات الفقه المزور مفعولها التخديري.

فالدعوة إلى السلفية لا تعنى إلا الرجعية، والعودة إلى عصور الظلام وهيمنة الطغاة، فليس كل السلف صالحاً، بل أغلبهم جانبه الصواب عن قصد، أو خوف من بطش

الطواغيت، الذي أجبر الكثيرين على السكوت عن أكثر من نصف الدين، خاصة ما يمس شكل الحكم الشرعي والإسلامي. أما الأصولية فهي العودة بالإسلام إلى أصله حكماً، وأسلوب حياة، وسلوكاً فردياً وعماماً، يؤكد الإيمان بعقيدة ترفض العبودية لغير الله، وتدعو لمجتمع خير موعود بالنصر، يقدر العقل ويمارس به التدبر، يعيش عصره بالإسلام الصحيح، وجزاؤه السعادة في الدنيا والآخرة: ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (البقرة: ٢٠١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٣	الافتتاحية
٥	التمهيد
١٧	السلفية الإسلامية وصناعة التخلف
٣١	العقل السلفي بين التفكير والتكفير
٣٧	السلفية التيموية بين النقل والعقل
٤٢	مشاهد من السلفية الوهابية
٥٢	السلفية من منظور معارضيه
٦٥	السلفية والزندقة والتطرف
٧٤	التطرف وأثره في تكفير الغير دون أساس
٨٨	الشورى وبناء الدولة الإسلامية
١٠٢	مذاهب المسلمين الفقهية السائدة
١١٨	الخاتمة
١٢٨	فهرس الكتاب